

Military Institution in Kuwait and the British Attitude Towards It :(1938- 1961)

Dr. Duaa Ali Sarhan Al-Zaidi

General Directorate of Education in Basra Governorate

E-mail : doaa_ali@basrahaoe.iq

Abstract:

The research aims to elucidate the historical roots of the emergence of the military institution in Kuwait and the British attitude towards it, and its historical developments until Kuwait's independence on the nineteenth of June 1961. The research concludes that the historical roots of the emergence of the military institution in Kuwait between 1938 and 1945 were modest and simple, in line with the simplicity of Kuwaiti society in general, and its limited political, economic, and commercial capabilities before the investment and export of oil. Additionally, since 1899, Kuwait has been considered a British protectorate under the 1899 agreement signed by the then ruler of Kuwait, Sheikh Mubarak Al-Sabah, with Britain, obligating his successors thereafter. Britain, under that agreement, was responsible for foreign policy, security affairs, defense of Kuwait, and its protection. Thus, Kuwait was protected from external threats from major powers, and Britain did not support the protected emirate in building a real and strong defense force during that period, fearing its departure from its protection umbrella, in addition to Kuwait's weak economic, social, and political capabilities during the years in which military formations were established. This, along with Kuwait's small geographic area and its surroundedness by countries surpassing it in geographical area, as well as its low population density, cast shadows on the weakness of security forces and their small numbers and military capabilities on the other hand. Britain exploited this weakness in its stance towards the Kuwaiti military institution at its inception to prevent it from straying from its influence.

The research also reveals that the turning point in the growth of military formations and the positive change in the British stance towards them came after the export and investment of Kuwaiti oil in 1946, as the economic factor influenced all aspects in Kuwait, serving the military institution and changing the British stance towards it. Britain's desire to maintain political, economic, and security conditions in Kuwait in service of its interests increased, especially after the crisis of nationalizing the British Petroleum Company (AIOC), and its reliance on Kuwait as a primary source for oil since the early 1950s. Thus, Britain became more concerned with the stability of internal security in Kuwait than the previous stage due to the requirements of politics, economy, social, and security situations in the period from 1946 to 1961. Consequently, various formations of the military institution were completed during this stage, and Britain began to provide some support. Furthermore, the impact of local, regional, and international changes after World War II, the decline of Britain's status in the Arabian Gulf, and the beginning of the Gulf Emirates' independence, led by Kuwait, reflected on the British stance in building Kuwait's military and armament capabilities, establishing the Kuwaiti Army, and increasing its readiness since the mid-1950s and the early 1960s.

Key words: Military Institution, Kuwait, British Attitude.

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: (١٩٣٨-١٩٦١)

المدرس الدكتور دعاء علي سرحان الزبيدي

المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة

E-mail : doaa.ali@basrahaoe.iq

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها، وتطوراتها التاريخية حتى استقلال الكويت في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١. وقد توصل البحث، إلى أن الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية في الكويت ما بين عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٥، كانت متواضعة وبسيطة تتوافق مع بساطة المجتمع الكويتي بشكل عام، وقدراته السياسية والاقتصادية التجارية المحدودة قبل استثمار النفط وتصديره. فضلاً عن أن الكويت منذ عام ١٨٩٩، تعد محمية بريطانية على وفق اتفاقية عام ١٨٩٩، التي وقعها حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح مع بريطانيا وألزم بها خلفاؤه من بعده، إذ كانت بريطانيا بموجب تلك الاتفاقية هي من تتولى السياسة الخارجية وشؤون الأمن والدفاع عن الكويت وحمايتها، ومن ثم توفرت للكويت حماية من الأخطار الخارجية من دولة عظمى من جهة، وعدم دعم بريطانيا للإمارة المحمية في بناء قوة دفاعية حقيقية وقوية في تلك الحقبة خوفاً من خروجها عن مظلة حمايتها، فضلاً عن ضعف إمكانيات الكويت الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الأعوام التي تأسست بها التشكيلات العسكرية، ناهيك عن صغر المساحة الجغرافية للكويت وتوسطها دول تفوقها بمساحتها الجغرافية، فضلاً عن قلة كثافتها السكانية، ألقى بظلاله على ضعف القوات الأمنية وقلة أعدادها وقدراتها العسكرية من جهة ثانية. الأمر الذي استغلته دولة الحماية البريطانية في موقفها تجاه المؤسسة العسكرية الكويتية في بداية نشأتها حتى لا تخرج عن كنفها. وكشف البحث، عن أن نقطة التحول في تنامي تشكيلات المؤسسة العسكرية وفي تغير الموقف البريطاني منها بشكل إيجابي، جاء عقب تصدير النفط الكويتي واستثماره في عام ١٩٤٦، إذ اثر العامل الاقتصادي على الأصعدة كافة في الكويت، وبما يخدم المؤسسة العسكرية وتغير الموقف البريطاني منها لرغبة بريطانيا في الحفاظ على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في الكويت خدمة لمصالحها، لاسيما بعد أزمة تأمين شركة النفط البريطانية (AIOC)، واعتمادها على الكويت بوصفها مصدر أساس في الحصول على النفط منذ مطلع خمسينات القرن الماضي، فبدأ يهتمها استقرار أوضاع الأمن الداخلي في الكويت أكثر من المرحلة السابقة بحكم متطلبات السياسة والاقتصاد والوضع الاجتماعي والأمني في الحقبة الزمنية (١٩٤٦-١٩٦١). ومن ثم، اكتملت في هذه المرحلة تشكيلات المؤسسة العسكرية المختلفة، وبدأت تحظى بدعم بريطانيا إلى حد ما. فضلاً عن تأثير التغييرات المحلية والإقليمية والدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتراجع مكانة بريطانيا في الخليج العربي، وبدء حصول إمارات الخليج العربي على استقلالها وفي مقدمتها الكويت، مما انعكس على الموقف البريطاني في بناء قدرات الكويت العسكرية والتسليحية، وتأسيس الجيش الكويتي وزيادة إعداده منذ منتصف الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسة العسكرية ، الكويت، الموقف البريطاني.

المقدمة :

تحظى دراسة المؤسسة العسكرية بأهمية كبيرة، كونها مؤسسة أساسية في أي نظام سياسي، وتعد من أهم المؤسسات التي تعمل الدول على مر التاريخ إعطائها الأولوية في بناءها وتطورها منذ تأسيسها بوصفها دولة، لما في ذلك من ارتباط بحماية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والقومي لأي دولة، فلا يمكن تطور أي جانب من جوانب الحياة المختلفة من دون المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي لكيان الدول.

يهدف البحث إلى تتبع نشأة المؤسسة العسكرية في الكويت بكل أركانها وتطوراتها التاريخية منذ جذورها وتأسيس نواتها الأولى حتى استقلال الكويت وتحولها من إمارة إلى دولة. فضلاً عن خوض البحث في أمن الكويت واتفاقيتها الأمنية مع بريطانيا، وكل ما تأثرت به المؤسسة العسكرية خلال مرحلة تأسيسها (١٩٣٨-١٩٦١) من أحداث عربية ودولية، ألفت بظلالها على مسار نشأة هذه المؤسسة وعلى الموقف البريطاني منها، وحتى الشأن المحلي المتعلق بالإمارة ذاتها وتحولات الاقتصاد الكويتي وانعكاساته على تنظيم البناء العسكري، لارتباط كل ذلك بشؤون الكويت الأمنية والعسكرية وبوصفها بداية للجذور التاريخية التي أنشأت وتطورت على أساسها المؤسسة العسكرية في الكويت. فضلاً عن دراسة كل ما تشمله المؤسسة العسكرية من تأسيس الجيش الكويتي منذ نواته الأولى وتفرعه من قوات الأمن حتى تطوره نظامياً وتأسيسه في عام ١٩٤٩، وتعيين الشيخ عبد الله مبارك الصباح بوصفه قائداً عاماً للجيش، وقد سلط البحث الضوء ضمناً على شخصيته وعلى الموقف البريطاني المتخوف منه، استنباطاً من دوره العسكري المهم في نشأة المؤسسة العسكرية ودعمها منذ بواكيرها الأولى حتى استقلال البلاد. فضلاً عن بيان دور كل القوى والأجهزة الأمنية الموجودة في الكويت آنذاك، مثل الفداوية والشرطة التابعة لإدارة الأمن العام، التي تناولت الدراسة تأسيسها النظامي في عام ١٩٣٨، ودورها الأمني مع دائرة الأمن العام، التي أصبح يطلق عليها بعد الاستقلال وزارة الداخلية.

وتناول البحث مسألة استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية ومحاولات الكويت الأولى في الحصول على الأسلحة منذ عهد الشيخ مبارك الصباح حتى استقلال الكويت، والتي كان مصدرها الوحيد بريطانيا بوصفها دولة الحماية والدولة المهيمنة على مقدرات الإمارة بموجب اتفاقية ١٨٩٩، وعلى عدم السماح للكويت بالتعاون مع الدول الأخرى في مسألة التسلح. ومن ثم، يكشف البحث التنازع (التناقض) البريطاني حول تسليح الكويت، الذي يمثل جوهر الموقف البريطاني. وتناولت الدراسة الطيران العسكري في الكويت، بوصفه إحدى تشكيلات المؤسسة العسكرية، وما يرافقه من تدريب العسكريين وتعلم أصول الطيران العسكري الذي كانت بداياته بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بسبب استحواذ بريطانيا عليه فيما سبق،

وتجنيدته للأعمال العسكرية البريطانية ولسلاح الجو البريطاني خدمة لمصالحها العسكرية في المنطقة. وخاض البحث في تطورات المؤسسة العسكرية الأخرى، التي تخص تأسيس المدارس العسكرية والبعثات العسكرية، لتدريب الطيارين خارج الكويت في الكليات العسكرية العراقية والمصرية والبريطانية. فضلاً عن تناول القوات الأمنية كافة آنذاك، والآليات العسكرية وكل ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية في الكويت خلال مرحلة التأسيس، لتوثيق التاريخ العسكري، الذي غالباً ما يصعب الإحاطة بكل تفاصيله بدراسة مستقلة شاملة، لما يكتنفه من غموض وسرية أحياناً، لأنه يمس أمن الدولة لاسيما إذا كانت تحت الحماية أو الوصاية. لذلك، اقتضت دراسة الموضوع دراسة الموقف البريطاني من المؤسسة العسكرية في الكويت بالتزامن، بوصفها دولة الحماية على وفق اتفاقية ١٨٩٩، التي عقدها حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح، والتي استمرت حتى استقلال البلاد في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١. ومن ثم يسطر البحث الضوء، على بيان الموقف البريطاني والأحداث السياسية المحلية والعربية والدولية التي أثرت به، وجعلته يساند الكويت ويدعمها في بناء مؤسستها العسكرية أحياناً، ويحجم ذلك الدعم أحياناً أخرى لتعارضه مع المصالح البريطانية. ناهيك عن عدم رغبة بريطانيا من خروج الكويت عن مظلة حمايتها، لأن في ذلك انتفاء لحاجة وجودها والى استمرار الالتزام بالاتفاقية وشروطها القائمة على حماية شؤون الكويت الخارجية والأمنية من جانب بريطانيا مقابل ما تقدمه الكويت من تنازلات وامتيازات لها. إلا أن التغييرات الدولية في مكانة بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، أثرت أيضاً في تقوية الكويت ورغبتها في استكمال تأسيس مؤسستها العسكرية التي بقت طوال تلك المدة في طور النشأة، وفي إدارة شؤونها الخارجية والأمنية، ومن ثم مهدت تلك التغييرات الدولية لانسحاب بريطانيا وإعطاء إمارات الخليج العربي استقلالها وفي مقدمتها الكويت، حتى لا تفقد بريطانيا مصالحها الاقتصادية تماماً في المنطقة، فعملت على منح تلك الإمارات استقلالها وإعطاءها فسحة من الحرية تماشياً مع انتشار موجة التحرر والقومية والوحدة العربية ومحاربة الاستعمار بشكله التقليدي آنذاك. لذا أعلنت بريطانيا عن استقلال الكويت، وتم استبدال اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩، بمعاهدة صداقة وتعاون في عام ١٩٦١، واستعداد من قبل بريطانيا لتقديم المساعدة العسكرية لحكومة الكويت متى ما احتاجت ذلك وطلبت المساعدة من بريطانيا. ومن ثم، أثرت تلك المعطيات الجديدة وتحولات الاقتصاد الكويتي على اثر تصدير النفط واستثماره، في تطور مسار المؤسسة العسكرية في الكويت، وفي تغير الموقف البريطاني من تسليحها ودعمها منذ منتصف خمسينيات ومطلع ستينيات القرن الماضي. وانطلاقاً من ذلك، اقتضت دراسة الموضوع، تقسيم البحث إلى مبحثين على النحو الآتي :

أولاً: الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: (١٩٣٨ - ١٩٤٥).

ثانياً: استثمار النفط وأثره في تنامي التشكيلات العسكرية الكويتية والموقف البريطاني منها: (١٩٤٦-١٩٦١).

أولاً: الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها:

(١٩٣٨ - ١٩٤٥)

في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٩، كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت الحماية على الكويت،^(١) وأصبحت الأخيرة محمية بريطانية بموجب اتفاقية عُقدت بين بريطانيا وحاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)،^(٢) وقد تعهد حاكم الكويت بموجبها بعدم التعاون أو إقامة العلاقات مع أي دولة أجنبية غير بريطانيا، وعدم تقديم أي تنازلات إقليمية في أرضه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. وفي مقابل ذلك، تعهدت الحكومة البريطانية بحماية الكويت من أي عدوان خارجي، وإدارة شؤونها الخارجية. وقد ألزمت الاتفاقية ورثة الشيخ وخلفاءه من بعده في تطبيق ما ألزم به الشيخ مبارك^(٣). وبناءً على اتفاقية ١٨٩٩، أصبحت شؤون الكويت ضمن مسؤوليات المقيم السياسي (Political Resident) الذي يمثل الحكومة البريطانية في الخليج، ومن ثم كانت تلك الرابطة القوية مع بريطانيا كفيلاً بالحفاظ على حماية أمن الكويت^(٤).

لكن في الوقت ذاته، أدرك الشيخ مبارك الصباح آنذاك، أهمية امتلاك الكويت قوة عسكرية لفرض سيطرته على القبائل في الصحراء، ولمواجهة الأخطار والتهديدات الإقليمية التي تتعرض لها إمارة الكويت. وإزاء ذلك، وظّف مبارك الصباح علاقاته مع بريطانيا للحصول على أكبر قدر من الأسلحة. وعلى الرغم من وجود اتفاق حظر نقل الأسلحة المبرم بينه وبين بريطانيا عام ١٩٠٠، والقاضي بحظر استيراد الأسلحة وتصديرها، فقد تساهلت بريطانيا من الناحية العملية في وصول الأسلحة إلى الكويت في مدة زمنية معينة^(٥). والجدير ذكره هنا، لم تبدأ تجارة الأسلحة في إمارة الكويت إلا بعد تولي الشيخ مبارك سدة الحكم، إذ كان إسلافه قد حظروا تجارة الأسلحة خوفاً من الدولة العثمانية آنذاك، وكان تقدم التجارة في الكويت أبطأ منه في أي مكان آخر، إلا أنه دخلت في عام ١٨٩٩، كميات كبيرة من الأسلحة من مسقط إلى الكويت. وكان متعهد جمارك الكويت يحصل على دولارين عن كل بندقية بوصفه رسم جمركي، وكان الحاكم نفسه أيضاً يحصل على ضريبة مقدارها أربعة جنيهات إسترلينية عن كل قطعة سلاح^(٦).

وترتب على ذلك، أن تحولت الكويت في الأعوام الأولى من القرن العشرين إلى مركز لتجارة الأسلحة. ومثلت الضريبة الخاصة التي فرضها الشيخ مبارك على البنادق التي يُسمح لها بدخول الكويت، مصدراً مهماً لدخله وكانت مظهراً لاستقلاله عن بريطانيا ومكنته من القيام بدور مهم في حروب القبائل في الصحراء. وفي آب ١٩٠٤، وصل ميناء الكويت اثنا عشر صندوقاً من الأسلحة. وفي الشهر ذاته،

وصلت شحنة من تسعة وعشرين صندوقاً وجدتها طريقها إلى مخازن حاكم الكويت الشيخ مبارك، وتم استيراد ثمانمائة بندقية أخرى في نهاية آب لبيعها في إيران. وفي بداية عام ١٩٠٥، كان استيراد السلاح يتم بمعدل ألف بندقية شهرياً كانت غالبيتها تصل على متن السفن الكويتية. واستطاع الشيخ مبارك من خلال ذلك أن ينشئ قوات مسلحة من البدو. وقد هدفت بريطانيا من تساهلها في تطبيق اتفاق حظر بيع السلاح إلى توفير القدرة العسكرية لحاكم الكويت إزاء تهديدات ابن رشيد الذي عدته أداة في يد العثمانيين. وهدفت إلى مساعدة حليف الشيخ مبارك، عبد العزيز آل سعود (١٩٠٢-١٩٥٣) في دعم حكمه بعد استعادته الرياض عام ١٩٠٢،^(٧) وذلك حتى يتمكن من إضعاف السيطرة العثمانية على سواحل الخليج، لأن الكويت هي المصدر الرئيس للسلاح الذي كان يصل إلى ابن سعود آنذاك. فكان من رأي الحكومة البريطانية في خطابها بتاريخ الرابع والعشرين من حزيران ١٩٠٤، أن لا يحظر السلاح عن ابن سعود المناوئ لأبن رشيد الذي تسانده الدولة العثمانية. ويتبين ذلك التساهل البريطاني جلياً في المذكرة التي أرسلتها حكومة الهند إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير برسي كوكس (Percy-Cox)، بأن لا يتدخل في حركة مرور الأسلحة إلى الكويت لمدة معينة^(٨).

وعلى اثر هزيمة قوات مبارك الصباح في موقعة هدية أمام شيخ المنتفق، سمحت بريطانيا للشيخ مبارك في أيلول ١٩١٠، بشراء ألف وخمسمائة بندقية من مسقط^(٩). ولكن بعد ذلك تغير الموقف البريطاني، وتعكس وثائق الوكالة البريطانية في الكويت جانباً من الاتصالات بين بريطانيا والشيخ مبارك، وإلحاحه على المطالبة بمزيد من السلاح، فقد أرسل المقيم السياسي البريطاني السير برسي كوكس إلى الشيخ مبارك في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩١١، خطاباً أشار إلى نصيحة بريطانيا بشأن مشتريات الأسلحة التي يحتاج إليها الشيخ من مسقط، بحيث يتم تخزينها هناك بمعرفة وكيل للشيخ يكون على اتصال بالوكيل البريطاني، وأن يتم إرسالها إلى الكويت من وقت إلى آخر حسب حاجات الشيخ مبارك، وبالتنسيق مع بريطانيا. وأشار المقيم السياسي إلى أن مبارك الصباح زاد حجم الأسلحة والذخائر التي يرغب في شرائها، حسب التعليمات التي أرسلها مبارك لعامله الحاج نجف، التي تضمنت شراء خمسمائة بندقية من ذات الطلقات الخمس مع أربعمائة طلقة ذخيرة لكل منها، وألفين بندقية ماريتيني مع مائتان طلقة ذخيرة لكل منها، فضلاً عن مائة ألف طلقة للبنادق ذات الخمس طلقات وستمائة ألف طلقة لبنادق الماريتيني. وذكر المقيم السياسي أنه أعطى توجيهاته إلى الحاج نجف أن يتوجه إلى مسقط لاتخاذ إجراءات شراء جزء من تلك الصنفقة، أما الجزء الآخر فإنه يجد من الصعب للغاية أن تتفهم الحكومة البريطانية دواعي الحصول عليه. ونصح كوكس الشيخ مبارك بعدم الإصرار على الحصول على ذلك الجزء حتى يزيل أي سوء فهم قد يحصل بينه وبين الحكومة البريطانية^(١٠).

وفي الرابع عشر من شباط ١٩١١، رد الشيخ مبارك على السير برسي كوكس بخطاب يذكره فيه بالأسباب التي تدعوه إلى حاجته إلى زيادة حجم الأسلحة والذخائر، منها المحافظة على المصالح التجارية الكويتية البرية من اعتداءات البدو، مشيراً إلى أنه من الضروري تسليح أهالي الكويت للدفاع عن أنفسهم. فضلاً عن أشارته إلى سبباً ثانياً لزيادة حاجاته للأسلحة، يكمن في ازدياد أعداد الطلاب الذين كانوا يستكملون تعليمهم في المدارس والذين تتراوح أعدادهم بين (١٢٠٠-١٨٠٠) طالب، وأنه من المقرر إدخالهم الخدمة العسكرية وتسليحهم. وأشار إلى أنه قد أمر عماله بمنع شراء الأسلحة المهربة، ومنع استيرادها بشكل غير شرعي على وفق الاتفاق الذي عقده مع بريطانيا. ولذلك، فإنه يأمل في أن توافق السلطات البريطانية على منحه الرخصة لشراء كل طلباته من الأسلحة. وفي سياق متصل، كتب الشيخ مبارك في التاسع والعشرين من أيلول ١٩١١، إلى الوكيل السياسي في الكويت شكسبير (Shakespeare) أن الاتفاق الذي تم مع المقيم السياسي كوكس، وبحضور شكسبير، نص على الترخيص للشيخ بألفين وخمسمائة بندقية مع كل منها أربعمئة طلقة فضلاً عن مائتين ألف طلقة ذخيرة سنوياً. وفي الرابع من تشرين الأول ١٩١١، أرسل الشيخ أيضاً إلى الوكيل السياسي خطاباً كرر فيه مطالبه بالحصول على المزيد من الأسلحة، وذكر أن أهالي الكويت وعشائرها قد اعتادوا من قبل شراء الأسلحة بأنفسهم، وأنهم امتنعوا عن ذلك بناءً على رغبة الحكومة البريطانية وتنفيذاً للاتفاق المبرم بين بريطانيا والكويت. وبناءً على طلب الوكيل السياسي للشيخ أن يبين له الأسلحة التي بحوزته، أرسل مبارك كثفاً تفصيلاً بعدد البنادق والذخيرة الموجودة مع العشائر التابعة له، والتي في حوزته، ومع أبنائه^(١١). وذلك لان حكومة الهند كانت سبق وقد أبرقت، أن تجار السلاح قد بدأوا ينقلون نشاطهم من مسقط إلى الكويت^(١٢). في إشارة منها إلى ازدياد حجم الأسلحة في الكويت، أسوة بمسقط التي كان فيها مخزن السلاح آنذاك.

وجاء رد الوكيل السياسي شكسبير على الشيخ مبارك في اليوم نفسه بخصوص ما أثاره في خطابي التاسع والعشرين من أيلول والرابع من تشرين الأول ١٩١١، وعكس الخطاب شكوك الحكومة البريطانية بشأن أهداف الشيخ مبارك من الحصول على الأسلحة والذخائر. فذكر شكسبير، أنه من الضروري معرفة كيفية دخول الأسلحة إلى الكويت وخروجها منها، وأن مطالب حاكم الكويت التي عبر عنها كتابة وشفاهة قد تم تبليغها للحكومة البريطانية، وأن طلب الشيخ زيادة الأسلحة والذخائر قد يضره ويصبح مبعثاً للشك لدى السلطات البريطانية. وبعد عام من تلك المراسلات، أرسل المقيم السياسي كوكس إلى الشيخ مبارك بتاريخ الخامس عشر من تشرين الأول ١٩١٢، خطاباً ورد فيه تقدير الحكومة البريطانية بشأن احترام الشيخ مبارك القواعد الخاصة بتجارة الأسلحة. إلا أنه ذكر، لن يكون بمقدور الشيخ مبارك الحصول على أي دفعة أخرى من الأسلحة، بسبب ضخامة حجم الصفقة الأخيرة التي وافقت عليها الحكومة البريطانية^(١٣).

وهكذا وطدت بريطانيا نفوذها تدريجياً في الكويت، وسيطرت عليها بشكل مباشر من الناحية السياسية والعسكرية، بحيث تحولت فعلياً في عام ١٩١٤ إلى محمية بريطانية^(١٤).

نستنتج مما سبق، أن الحكومة البريطانية كانت قد عملت على تسليح الشيخ مبارك الصباح ودعم حكمه، طالما الأمر تماهى مع مصالحها، لذلك سمحت بتسليحه في مدة زمنية معينة وطلبت من المقيم السياسي البريطاني في الخليج، أن لا يتدخل في حركة مرور الأسلحة إلى الكويت لمدة من الزمن، على الرغم من اتفاقية حظر تجارة الأسلحة. والسبب في ذلك، تعارض مصالح بريطانيا مع الدولة العثمانية والقوى المحلية والإقليمية الأخرى التي كانت تنافسها على الكويت. ولكن سرعان ما عملت فيما بعد على محاسبة حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح، ومطالبته بالكشف عن الأسلحة التي بحوزته، بحيث لا تعطيه الكمية التي يتمكن بها من زيادة قواته العسكرية المسلحة من البدو ومن أبنائه، أو إن يعمل على الأقل على تأسيس النواة الأولى للجيش الكويتي في حال زيادة الأسلحة والذخائر التي كان يطالب بها لزيادة قواته، لأنه في احد الأسباب التي أشار إليها إثناء مخاطباته لبريطانيا بالحصول على الأسلحة والذخائر أنه أراد فرض التجنيد الإلزامي، ومعنى ذلك، تأسيس قوات عسكرية مسلحة ربما كان قد وضع بها جذوراً لنواة المؤسسة العسكرية منذ عهده لتتنامى فيما بعد. ولكن على ما يبدو أن بريطانيا قد تخوفت من مطامح الشيخ مبارك الصباح ومن توسع نفوذه، ومن ثم استقلاله في حكم إمارة الكويت بالاعتماد على نفسه والخروج من مظلة الحماية البريطانية. الأمر الذي جعل بريطانيا تغير موقفها، ولا تستثني الشيخ مبارك والكويت من منع تجارة الأسلحة آنذاك، أو الاستجابة لمطالبته بشأن زيادة حصوله على كميات من الأسلحة والذخائر، خوفاً من مطامحه في التوسع والتسلح.

الأمر الذي يقودنا إلى أن ذلك المنع البريطاني وعدم الاستجابة رغم المحاولات المتكررة بالمطالبة بالتسلح من حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح، قد أدى إلى عدم تأسيس جذور لقوات عسكرية نظامية في تلك المرحلة من تاريخ إمارة الكويت، وتحديدًا في عهد حكم مبارك الصباح، لأن الحكام الذين سبقوه لم تكن هناك أي محاولات لهم للتسلح خوفاً من الدولة العثمانية، ولا لتأسيس قوات عسكرية. ومن ثم، نتوصل إلى أنه في عهد مبارك الصباح كانت هناك محاولات للتسلح، إلا أن موقف الحكومة البريطانية كان ضدها وحجمتها باستثناء مدة من الزمن لتحقيق مصالحها في ضرب الدولة العثمانية من خلال الشيخ مبارك وعلاقاته الإقليمية. وتم الحفاظ على حماية أمن الكويت من خلال اتفاقية ١٨٩٩، وجعل شؤون الأمن والدفاع من مسؤوليات الحكومة البريطانية فحسب، فقد كان حظر تجارة الأسلحة في الخليج العربي الهدف الأساس للسياسة البريطانية لاسيما قبل الحرب العالمية الأولى، لتسيطر بريطانيا بذلك من الناحية العسكرية على إمارات الخليج عامة، والكويت خاصة التي جعلتها محمية .

لكن التساؤلات التي تطرح هنا، هل الحكام الذين جاءوا بعد الشيخ مبارك الصباح، الذي حافظ على أمن الكويت من خلال اتفاقية ١٨٩٩، اكتفوا أن تبقى الكويت تحت الحماية البريطانية فقط؟ ولم يعملوا على تأسيس قوات عسكرية نظامية؟ وعلى تسليحها؟. ثم ما مدى محاولات الحكام اللاحقين بالعمل على نشأة مؤسسة عسكرية في الكويت؟. لنستجلي من خلال تلك المحاولات، الموقف البريطاني تجاه نشأة المؤسسة العسكرية في الإمارة المحمية، وتأثيره على شؤون الإمارة التي كانت تحت وصايته. إذ من دون شك، في حال تأسيس مؤسسة عسكرية نظامية على وفق القانون، تكون قادرة على الحفاظ على أمن الكويت وحمايتها على الصعيد الداخلي والخارجي، فان ذلك يعني انتفاء الحاجة إلى الحماية البريطانية، لأن تأسيس المؤسسة العسكرية والسيطرة على الجانب الأمني، يسيران في مسار واحد متكامل.

لقد ارتبطت البدايات الأولى لإنشاء الشرطة في الكويت، باستحداث نظام الفداوية، الذي يقصد به البدو المسلحين بالبنادق الذين كان يستخدمهم أفراد الأسرة الحاكمة بوصفهم حراس مرافقين، فضلاً عن قيامهم بحماية أمن البلاد الخارجي، ولم يكن لهم زي معين آنذاك سوى الزي الوطني المتمثل بالدشداشة، والغترة، والعقال. يساندتهم في ذلك قوة بسيطة لحراسة المدينة داخلياً والأسواق برئاسة الشيخ صباح الدعيج، وكان ذلك في عام ١٩١٧، فقد كان يرسل دوريات الحرس ويحل المشاكل، وكان مقر رئاسة الحرس آنذاك وسط المدينة، بيت مؤجر وصغير يجتمع فيه الحرس ثم يعاود نشرهم في الأسواق، وكان سلاحهم العصي نظراً إلى بساطة الحياة آنذاك، واستمر الحال على تلك الشاكلة إلى أن تمت إحالة موضوع الحراسة إلى البلدية التي تأسست عام ١٩٣٠، فكان ذلك مقدمة لإنشاء الشرطة النظامية في الكويت، التي بدأت في عهد المجلس التشريعي الكويتي الأول لعام ١٩٣٨،^(١٥) الذي كان قد تصدى لمشكلة الأمن بوصفها ناحية مهمة من نواحي الحياة العامة في البلاد، ففصل موضوع الحراسة عن موضوع الأمن بشكل عام^(١٦).

فقد كان أول عمل قام بإنجازه المجلس التشريعي الكويتي، وضع قانون يحدد صلاحيات المجلس، وقد وقعه حاكم الكويت آنذاك الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠)^(١٧) في الثاني من تموز ١٩٣٨، بناءً على نصيحة المعتمد البريطاني في الكويت جيرالد سيمبسون ديكوري (Simpson De Gerald Gaury)، وتكون القانون من خمس مواد، جاء في المادة الثانية منه على المجلس التشريعي الكويتي، أن يشرع قوانين عدة، كان من بينها قانون الأمن العام^(١٨).

وبناءً على ذلك، تم إنشاء دائرة الشرطة في العام ذاته برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح،^(١٩) وقد بدأت أيضاً بداية بسيطة فاستقرت في بيت مؤجر لتدبير مهامها التي انحصرت في قسم الحراسات والمرور- الذي تكفلت البلدية بتنظيم عمله مثل تحديد المواقف، وتعيين أماكن انتشار رجال الشرطة، وإجراء الاختبارات، وتحديد حركة المركبات، وفرض العقوبات والغرامات-، وقسم الآداب، وقسم شرطة الميناء، وقد كان قوام تلك القوة مئة وثمانين شخصاً من أهل الكويت. وبعد ظهور تلك الأقسام انتقلت دائرة

الشرطة إلى مبنى جديد يقع وسط العاصمة مكون من طابقين، المقر الرئيس لدائرة الشرطة، ومركز التجمع والانتشار شُغل منه طابق واحد فقط أول الأمر وهو الطابق السفلي الذي توجد فيه جميع الأقسام القديمة المشار إليها، فضلاً عن مجلس رئيس الشرطة، إذ لم يكن هناك مكتب لرئيس الشرطة بالمعنى المعروف، إذ كان الشيخ صباح السالم الصباح يجلس في ذلك المجلس يتلقى الشكاوى ويبيت فيها ويدير شؤون الكويت الأمنية^(٢٠).

أما تدريب رجال الشرطة، فقد أوكل في عام ١٩٣٨ يوسف الأسعد الموصلية لتدريبهم، الذي إتم تدريبه بالإرتجال وبقره من النظام البريطاني. ولم تمض ثلاثة أشهر، حتى كلف جاسم حمد الصقر بالقيام بمهمة التدريب بدلاً من يوسف الأسعد الموصلية، فألغى الإعتماد على النظام البريطاني، واتبع النظام العراقي. وبعد مرور مدة من الزمن، أُجري لجميع أفراد الشرطة اختبار خاص لتحديد ما بلغه كل منهم من مستوى، بحضور المدرب جاسم حمد الصقر ويوسف الأسعد الموصلية ومدير الشرطة غانم صقر الغانم وعضوين من المجلس التشريعي هما: سلطان إبراهيم الكليب، وخالد العبد اللطيف الحمد^(٢١).

وهكذا شكّلت في الكويت عام ١٩٣٨، قوة نظامية ترتدي ملابس الشرطة وتحمل شاراتها، ومُدرّبة على حركة السير وحمل السلاح، وحُصصت للمحافظة على الأمن دوريات راجلة منتظمة تطوف أحياء مدينة الكويت، وتراقب السلوك العام^(٢٢).

واللافت للنظر، مع تنظيم سلك الشرطة في الكويت عام ١٩٣٨، بدأ العمل على تنظيم مرور المركبات في شوارع الكويت وطرقها. فاستحدث جهاز داخل سلك الشرطة، يقتصر عمله على ذلك التنظيم المطلوب، كان نواة "شرطة المرور"^(٢٣). وبالعودة إلى تاريخ المخالفات المرورية في الكويت، فإن أول مخالفة شهدتها شوارع الكويت كانت في الثاني والعشرين من أيلول ١٩٣٨، بتوقيع مدير الشرطة آنذاك غانم صقر الغانم^(٢٤).

وفي أواخر العام ذاته، وتحديدًا في الثاني عشر من كانون الأول ١٩٣٨، تم إنشاء دائرة الأمن العام، بهدف حفظ الأمن والنظر في قضايا البادية. وكان مقر الدائرة في ساحة الصفاة، وسط مدينة الكويت. وقد تولى رئاسة الدائرة الشيخ علي الخليفة الصباح، وكان ساعده الأيمن الشيخ عبد الله مبارك الصباح. وفي نيسان ١٩٤٢، توفي الشيخ علي الخليفة فخلفه الشيخ عبد الله مبارك، وكان نائبه الشيخ عبد الله الأحمد الجابر الصباح حتى وفاته. وكان من عادة حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح، أن يتردد على دائرة الأمن العام بشكل يومي ويجتمع مع مدير الدائرة ونائبه، ويستمع منهما إلى حالة الأمن في البلاد. وقد بدأت الدائرة بداية بسيطة، ثم أخذت في استكمال مقوماتها، ففي عام ١٩٤٢، كانت تضم ثلاثة موظفين فقط هم: عبد اللطيف فيصل الثويني، وعثمان بوقماز، وأمين سنجر. وفي عام ١٩٤٥، أنشأ أول سجن تابع للأمن العام في منطقة بهيئة، وتولى إدارة السجن فايز الدوسري، وخلفه صالح الدوسري، ثم انتقل مكان

السجن فيما بعد إلى ساحة الصفاة خلف مبنى البلدية، وأنشأ الشيخ عبد الله مبارك الصباح المدرسة الأولى للأمن العام، وتبرع بمكانها، وهو منزل والدته في شارع السور، وعين أول مدير لها، محمد أبو كحيل. وكانت المدرسة تنظم دورات تدريبية في المهارات الأمنية الأساسية، وتم إرسال بعثات لإعداد الضباط في كلية الشرطة بمصر^(٢٥).

فضلاً عن ذلك، أنشأ في عام ١٩٤٥، محكمة خاصة بفض النزاعات القبلية والمشاجرات والسرقات ومهمة تحقيق الأمن في الكويت، برئاسة الشيخ عبد الله مبارك الصباح، وكان مقرها منطقة الصفاة^(٢٦). والجدير ذكره هنا، خلال الأربعينيات من القرن الماضي اتسعت اختصاصات دائرة الأمن العام، إذ أكد تقرير تفصيلي للوكيل السياسي البريطاني عن تنظيم دائرة الأمن العام في أيار ١٩٤٥، على أن دائرة الأمن تتولى كل أعمال الأمن داخل مدينة الكويت، بإدارة المحكمة التي يتأسسها الشيخ عبد الله مبارك الصباح. وانقسمت القوات التابعة للدائرة إلى قسمين، اختص القسم الأول بحماية حدود البلاد، أي المنطقة التي تقع خارج السور، واختص القسم الثاني بحماية الأمن خلف السور^(٢٧).

يتضح مما سبق، أن المجلس التشريعي الكويتي كان له دور مهم في نشأة النواة الأولى للمؤسسة العسكرية في الكويت، فقد كان له الريادة في تأسيس الشرطة النظامية والقوات الأمنية في الكويت عام ١٩٣٨، مما شكل تهديداً على المصالح البريطانية آنذاك بسبب انجازاته في أكثر من ناحية من نواحي البلاد، لذا تم حله في أواخر العام ذاته، وإجهاض التجربة البرلمانية الأولى في الكويت سريعاً، إلا أن انجازاته على الصعيد الأمني بقيت قائمة من بعده.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن المجلس التشريعي كان برئاسة عبد الله السالم الصباح^(٢٨) وكان معظم أعضائه من التجار، ونشط المجلس منذ بداية تشكيله، وكتب دستوراً وأقر عدداً من القوانين وألغى العديد من الضرائب، وأقر قوانين أخرى نظمت الخدمات المجتمعية مثل الشرطة النظامية، واللوائح الصحية والتجارية، والأشغال العامة. لكن محاولات المجلس وطموحاته للتدخل في شؤون الكويت الخارجية والنفط والاهتمام بإدارة الأمن في البلاد أثارت معارضة بريطانية، فقد صرح الوكيل السياسي البريطاني في الخليج العربي، على عمل ونشاط المجلس بالقول: ((أن عبد الله السالم لديه دائرة معارف عربية لاشك أنه يرجع إليها فترشده)). وبسبب تهديد المجلس للمصالح البريطانية في الكويت، أثارت تلك الأمور غضب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، فبعث برسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وحذره من أن المجلس، لديه القدرة على التحول بسرعة إلى مجلس وطني قد يجرح بريطانيا، ليس فقط في الكويت ولكن أيضاً في بقية مشيخات الخليج العربي بسبب احتمال ظهور حركات أخرى مماثلة في بقية إمارات الخليج العربي. وهي صورة واضحة للموقف البريطاني من المجلس وما يترتب على وجود مثل ذلك المجلس ليس فقط في الكويت بل في جميع المناطق التي سيطرت عليها بريطانيا. ومن ثم، دفعت العديد

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: ١٩٣٨-١٩٦١

من الأسباب الوكيل السياسي للسعي لحل المجلس التشريعي الكويتي، منها إن بريطانيا التي أيدت تأسيس المجلس في البداية، قد اصطدمت بصلاحياته فيما بعد، إذ بدأت تضر بمصالحها وامتيازاتها التي حصلت عليها بموجب اتفاقية الحماية^(٢٩).

نستنتج مما سبق، أن الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية في الكويت حتى عام ١٩٤٥، كانت متواضعة وبسيطة تتوافق مع بساطة المجتمع بشكل عام، وقدراته السياسية والاقتصادية التجارية المحدودة قبل استثمار النفط. فضلاً عن أن الكويت منذ عام ١٨٩٩، تعد محمية بريطانية على وفق اتفاقية ١٨٩٩، فقد كانت بريطانيا بموجب تلك الاتفاقية من تتولى السياسة الخارجية وشؤون الدفاع عن الكويت وحمايتها، ومن ثم عدم حاجة الكويت وعدم دعم بريطانيا للإمارة المحمية في بناء قوة دفاعية حقيقية في تلك الحقبة، لاسيما أن الكويت بحكم موقعها الجغرافي تتوسط دول تفوقها بمساحتها الجغرافية، وكثافتها السكانية، وقدراتها العسكرية، ومن ثم، كانت بريطانيا الدولة العظمى خلال تلك المدة من تتولى شؤون الأمن والدفاع عن الكويت وفقاً لاتفاقية أمنية وسياسية، دفعت بالشيخ مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة لتوقيعها مع بريطانيا لحماية أمن الكويت من أي اعتداء خارجي. ومن ثم نستطيع القول، أن أي انقضاء لدور بريطانيا في حماية أمن الكويت آنذاك، سوف يؤثر على مصالحها وامتيازاتها الممنوحة لها بموجب اتفاقية الحماية، الأمر الذي جعلها تعارض انطلاقة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨، في مناقشته للشؤون الخارجية والامتيازات النفطية واهتمامه بأمن البلاد وتأسيس الشرطة النظامية، لان ذلك الأمر جعل الكويت تتقدم بإدارة شؤونها الأمنية ويكون لديها قوة عسكرية نظامية بدأت تنمو تدريجياً بشكل بسيط خلال الأعوام (١٩٣٨ - ١٩٤٥). وربما لو استمر المجلس التشريعي الكويتي في ممارسة أعماله، ولم يتم حله لأسباب أخرى أيضاً خارج نطاق بحثنا، لكانت الكويت قد حققت تقدماً في بناء التشكيلات العسكرية الأخرى خلال الأعوام (١٩٣٨ - ١٩٤٥) بشكل أكبر، لأنه أولى اهتماماً بالأمن وشرع قوانين لذلك، لاسيما لو كان ذلك قد حظي بدعم بريطاني وبموقف ايجابي من دولة الحماية.

والسؤال الذي يثار هنا، هل بقي الوضع السياسي والاقتصادي لإمارة الكويت بعد عام ١٩٤٥، هو ذاته؟ وفي حال استجدت معطيات سياسية واقتصادية مغايرة هل سوف يكون لها أثر على شؤون الكويت العسكرية، وعلى الموقف البريطاني؟. هذا ما سوف يتم الكشف عنه في المبحث الثاني من الدراسة.

ثانياً: استثمار النفط وأثره في تنامي التشكيلات العسكرية الكويتية والموقف البريطاني منها :

(١٩٤٦ - ١٩٦١)

انتقلت الكويت في عام ١٩٤٦ إلى عهد جديد، إذ تم في ذلك العام تصدير النفط الكويتي الخام إلى الخارج واستثماره،^(٣٠) ومن ثم بدأ العمل على تنظيم البلاد، فقد بدأت الكويت تأخذ الشكل الحديث للمدن، مما تسبب في حدوث نقلة نوعية للكويت على الأصعدة كافة^(٣١).

فبعد استثمار النفط عام ١٩٤٦، وما رافق ذلك من قيام منشآت النفط وتدفق أعداد كبيرة من الأجانب على الكويت، أصبح من المرغوب فيه تأسيس قوة عسكرية منظمّة ذات شارات. فتم تأسيس قوة نظامية للشرطة، لكي تراقب الحدود والسواحل، وتولى الشيخ عبد الله السالم الصباح تطويرها حتى صار عددها خمسمائة شرطي وتم تقسيمها على نوعين، شرطة إجرائية لحماية الأمن داخل المدن، وشرطة المرور وواجبها تنظيم المرور في الشوارع الرئيسية. وتم استخدام بعض أفراد الشرطة العراقيين المُسرحين للعمل في شرطة الكويت آنذاك^(٣٢).

ومن أهم التطورات العسكرية التي شهدتها الكويت بعد استثمار النفط، تأسيس الجيش الكويتي في عام ١٩٤٩، الذي تفرع من قوات الأمن، وعلى أساس نظام التطوع، وقد عُين الشيخ عبد الله مبارك الصباح بوصفه قائداً عاماً للجيش. وتكوّن الجيش الكويتي من وحدات مشاة ومن آلية وإدارة طيران. فضلاً عن حرس الشيخ حاكم الكويت (الأميري فيما بعد الاستقلال) المكون من سرية مشاة وأفراد من راكبي الدراجات البخارية، يرتدون ملابس قريبة الشبه بلباس الحرس الملكي العراقي، باستثناء لباس الرأس المؤلف من الكوفية والعقال، واجبه حراسة قصور الحاكم والاشتراك في المراسيم والاحتفالات. وكانت هناك قوة محاربة غير نظامية مؤلفة من البدو في الصحراء، يقارب عددهم خمسمائة محارب مشاة ومن ضمنهم الفداوية^(٣٣).

لقد شهد الطيران بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً كبيراً على مستوى دول العالم، وكانت الكويت بحاجة ماسة لمواكبة التطور الحاصل في وجود قوة جوية لحماية الأجواء الكويتية، لاسيما بعد دخول الكويت مرحلة جديدة من نشأتها قبل الاستقلال،^(٣٤) والبدء في استثمار النفط وبناء المؤسسات العسكرية الحديثة التي منها الجيش، ومن ثم كانت بدايات الطيران العسكري في الكويت ما بين عامي (١٩٤٦ - ١٩٤٨)، عندما أفتتح أول مدرج طيران في الكويت لاستقبال الطائرات المروحية، وكان يدار من شركة بريطانية تسمى انترناشنال راديو لمتد (International Radio Ltd) ويتبع إدارياً دائرة الأمن العام بقيادة الشيخ عبد الله مبارك الصباح، وكان ذلك المطار بدائي ذو مدرج رملي يدار نهاراً وإمكانياته بسيطة وطاقمه لا يتعدى اثنا عشر موظفاً في البداية وعُرف فيما بعد باسم (مطار النقرة) وأيضاً (مطار النهضة). وبعد خمس أعوام من إنشاء المطار وتحديداً في عام ١٩٥٣، تم تأسيس أول نادي للطيران في مطار

النقرة، وعُين للنادي المدرب البريطاني الكابتن لاش (Captain Lash)، وضم نادي الطيران ثمانية طائرات بريطانية من نوع (Awstar) للتدريب، فقد تم فيه تدريب الطيارين الكويتيين وغير الكويتيين، وكان تكلفة التدريب ثلاثين روبية وتمت زيادتها إلى خمسين روبية، وكان يدار النادي من الخطوط الجوية البريطانية عبر البحار (BOAC) ويتبع النادي إدارياً دائرة الأمن العام. وفضلاً للتدريب على الطيران، ساهم النادي بطائره في عمليات البحث والإنقاذ ومكافحة الجراد الصحراوي والقيام بدوريات لحفظ الأمن، فضلاً عن المساهمة في الاستعراضات الجوية التي أمتعت الجماهير قديماً. وعُين مصطفى صادق^(٣٥) وهو مصري الجنسية بوصفه مديراً للنادي. ثم أصبح النادي لاحقاً يُعرف باسم سلاح الطيران الكويتي ومن ثم القوة الجوية الكويتية^(٣٦).

واهتمت الحكومة الكويتية بعد تأسيس نواة القوة الجوية الكويتية عند تأسيس نادي الطيران في مطار النقرة، بالعمل على تدريب العسكريين وتعلم أصول الطيران بشكل أكثر تطوراً، فأرسلت بعض الطيارين الكويتيين في عام ١٩٥٤ إلى بريطانيا، للتدريب والدراسة على أصول الطيران العسكري، وتوالت بعد ذلك العام العديد من الدفعات إلى بريطانيا^(٣٧).

والجدير بالملاحظة، أن بدايات الطيران العسكري في الكويت كانت ما بعد استثمار النفط وما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تحديداً كما بينا آنفاً بين عامي (١٩٤٦-١٩٤٨)، وعليه السؤال الذي يطرح هنا، هل أن الكويت قبل ذلك التاريخ لم تشهد أرضها الطيران المدني أو حتى الطيران العسكري؟. الجواب على ذلك، أن الكويت قد شهدت أرضها الطيران منذ العشرينيات من القرن الماضي، إلا أن اللافت للنظر، أنه كان مخصصاً ومستحوذاً عليه للأعمال العسكرية البريطانية ولسلاح الجو البريطاني.

يعود ظهور الطيران المدني إلى عشرينيات القرن الماضي، وكانت تلك المسؤولية في الخليج العربي للمقيم السياسي البريطاني، بوصفه المسؤول الممثل لحكومة الهند. وقد أشارت الوثائق البريطانية وتقارير الوكيل السياسي في الكويت أن أول هبوط لطائرة مدنية بالكويت كان في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٢٧ لمهمة تدريب، وكانت الطائرة تابعة للخطوط الجوية لحكومة بريطانيا وكانت قادمة من دلهي - الهند. وجاء في تقارير المقيمة في نهاية شباط ١٩٢٨، أن الكويت مكان ملائم جداً للتدريب ولممارسة المهام التابعة لوزارة الطيران البريطانية، وإزاء ذلك تم التخطيط بشكل سريع لإنشاء قاعدة جوية عسكرية بريطانية ومهبطاً للطائرات في الكويت آنذاك^(٣٨).

وعلى إثر ذلك، طلب حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح من المقيم السياسي في شباط ١٩٣٣، أن يخاطب الحكومة البريطانية بعدم السماح للطيارين التابعين لشركات الطيران الخاصة بالطيران في سماء الكويت، وأنه لا يرغب في تحليقهم حول الحدود البرية والمياه الإقليمية للكويت وعدم الهبوط فيها. ومع نهاية العام ذاته، بدأت مفاوضات عقد اتفاقية الطيران المدني مع الحكومة البريطانية وقدم

الوكيل السياسي لحاكم الكويت عدد من المقترحات والبنود لتضمينها في تلك الاتفاقية. وبعد مناقشة العديد من الأمور المتعلقة بالطيران فوق أراضي الكويت، تمت الموافقة على الاتفاقية في عام ١٩٣٤ والتصديق عليها. وعلى إثرها، أصبح في الكويت مع بداية العام نفسه، ميناء جوي منظم لرحلات الطيران التابعة للخطوط الجوية البريطانية يخدم الركاب ونقل البضائع والبريد، إلا أن العائدات المادية لم تكن كبيرة بسبب رفض بعض الطيارين الهبوط في الكويت، ما دفع حاكم الكويت إلى مخاطبة الوكيل السياسي البريطاني وطلب منه توقيع اتفاقية تنظيم عملية الطيران واستخدام الأجواء الكويتية، وقد تناولت الاتفاقية بنود عدة، كان أهمها أن يمنح شيخ الكويت حقوق إنشاء المطار لبريطانيا حصراً، وأن تمتلك الحكومة البريطانية الرأي المطلق طول مدة الاتفاقية في تعيين الوكلاء لإدارة شؤون المطار، ومنحت الاتفاقية الحكومة البريطانية حق تزويد الطائرات بالوقود وحق فرض رسوم على تقارير الأرصاد الجوية فضلاً عن رسوم الإيواء والنزول وحصلت على إعفاءات من رسوم استيراد البنزين واستخدام المطار والأجهزة اللاسلكية، على أن لا تسمح بريطانيا بهبوط أي طائرة إلا بموافقة حاكم الكويت، وأن تدفع بريطانيا إيجاراً سنوياً مقابل استخدام أرض المطار، وتضمنت الاتفاقية بند حول إمكانية تجديدها باختيار الحكومة البريطانية وموافقة حاكم الكويت بعد انتهاء مدتها وبالبلغة أربع أعوام^(٣٩).

بعد عقد الاتفاقية أرسل حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني هارولد ديكسون (Harold Dickson)، يستفسر فيها عن استخدام الطائرات المدنية البريطانية وخطوط الطيران التابعة لحكومة بريطانيا لمطار الكويت، وقد أجابه الوكيل السياسي أن الاتفاقية تم رفعها إلى وزارة الطيران في لندن لدراستها وأن المطار سوف يبقى للاستخدام العسكري لحين المصادقة على الاتفاقية مع العلم إن بريطانيا كانت تستخدم المطار والقواعد العسكرية وتبني المرافق كافة التي تحتاجها خدمة لمصالحها دون اخذ إذن مسبق من أي احد. ومن جانبه، أجاب حاكم الكويت أنه فهم رسالة الوكيل السياسي وأن الموقف البريطاني فيما يتعلق باستخدام المطار لأغراض عسكرية لخدمة الحكومة البريطانية، وأنه كان يسهل كثير من الأمور مثل هبوط الطائرات العسكرية بدون أي رسوم، وكان استيراد البنزين وتخزينه في الكويت معيافاً من الكمارك من باب التعاون مع الحكومة البريطانية، مؤكداً أن استخدام المطار عسكرياً له أولوية أكثر من الاستخدام المدني. وفي سياق متصل، قال حاكم الكويت للوكيل السياسي البريطاني: ((أن شيخ البحرين^(٤٠) فرض الرسوم على هبوط الطائرات وعلى استيراد البنزين واستحصال قيمة الإيجار السنوي من بريطانيا)) الأمر الذي دعا الوكيل السياسي هارولد ديكسون بالرد على حاكم الكويت بالقول: ((أنه تم استخدام المطار من سلاح الجو البريطاني، وأن التعامل فيه يتم بمنتهى الحرية، وبدون أي إذن مسبق من حاكم الكويت)). واستكمل الرد بالقول: ((ونحن نقدر لكم هذا التعاون ونشكركم عليه)). وأشار إلى الخدمات التي تقدمها البحرين للطيران العسكري البريطاني ومسألة طلب مساواة الكويت

بالبحرين بقوله: ((أنه من الواضح إن شيخ الكويت لم يقدر الفرق بين البحرين والكويت بشكل جيد وبين ظروف البحرين وظروف حاكم الكويت وحالته))^(٤١).

وبمتابعة تقارير الوكلاء والمندوبين السياسيين البريطانيين في الكويت، نجد أن ما ذكره الوكيل السياسي البريطاني هارولد ديكسون في أعلاه، فيما يتعلق بالفارق بين ظروف البحرين والكويت وأحوالهما، هو الفارق ذاته الذي أشار إليه مرة أخرى وبعد مرور أعوام عدة مندوبين بريطانيين آخرين في الكويت في تقاريرهم، وربما بشكل أكثر تفصيلاً دون أي مراعاة للكويت وحاكمها.

فقد بين جاكينز (Jakinz) الذي شغل منصب المندوب السامي البريطاني لدى الكويت في أواخر أربعينيات القرن الماضي في تقريراً له في كانون الثاني ١٩٥١، أن: ((ثمة فرق بين البحرين والكويت، أنه في البحرين هناك تقريباً حكومة قبل ثرائها، بينما في الكويت العكس هو الصحيح)). مشيراً إلى إن الكويت تحتاج إشراك خبراء يكونون أساتذة في تخصصاتهم، ويتمتعون بالقدرة على خلق النظام من الفوضى، وتشكيل حكومة من الصفر تقريباً إلى أن تقف البلاد بقوة على قدميها^(٤٢).

نستشف مما سبق، مدى الاستحواذ البريطاني على مسألة الطيران في الكويت والسيطرة على مطاراته لخدمة بريطانيا ومصالحها العسكرية في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية وفي غضون ذلك، الأمر الذي جعل الكويت تتأخر في الطيران العسكري الذي يعد إحدى التشكيلات العسكرية التي تسهم في بناء المؤسسة العسكرية من جانب، وفي حماية الأجواء الكويتية من خلال بناء قوة جوية عسكرية قادرة على حماية أمن الكويت من الناحية الجوية من جانب ثاني. وعليه، نستنتج مما سبق أن بريطانيا بانتهاكها لمطارات الكويت، واستخدامها من قبل سلاح الجو البريطاني حتى بدون إذن مسبق من حاكم الكويت " ويكل حرية" كما أدلى بذلك الوكيل السياسي البريطاني هارولد ديكسون، كان سبباً في تأخر الكويت في بناء قوة جوية كويتية في ميدان الطيران العسكري إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتراجع مكانة بريطانيا وسيطرتها المطلقة حتى في حقوق إنشاء المطارات في الكويت، وفي جعله بقبضتها حصراً كما ورد في احد بنود الاتفاقية في أعلاه. ومن ثم، عدم مقدرة حاكم الكويت آنذاك التعامل مع الدول الأخرى في تطوير مجال الطيران العسكري واستيراد الطائرات أو بناء المدرجات العسكرية حتى ولو بشكل بدائي يتناسب مع المرحلة التي كانت فيها إمارة الكويت آنذاك.

وعلى صعيد آخر، كانت شركة نفط الكويت (KOC) قد أدارت قوة حراسة خاصة بها وفرع تحقيق يعمل في منشآتها، لكن إدارة الأمن العام التي كانت تسيطر على القوة الكويتية ووحدات الشرطة خارج المدينة، اكتسبت تلك المسؤوليات تدريجياً في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. وخلال آذار ١٩٥٢، أعيدت تسمية القوة الكويتية بالجيش الكويتي وتم تقسيمها إلى قوة أمنية قوامها (١٢٥٠) فرداً وقوة حدودية قوامها (٣٥٠) فرداً. وكانت قوات الأمن المسلحة بالبنادق والرشاشات الخفيفة، شبيهة (بقوات الدرك) أو

الحرس. وبصرف النظر عن واجبات الحراسة الثابتة، فقد وفرت أيضاً الحراسة الشخصية لحاكم الكويت. وقد عملت قوة الحدود، المجهزة بالسيارات المدرعة وناقلات الرشاشات المتعقبة وسيارات الجيب والشاحنات، بوصفها قوة متحركة لتسيير دوريات في المناطق الصحراوية ومراقبة الحدود الشمالية مع العراق، لاسيما المهربين والمهاجرين غير الشرعيين. وعلى الرغم من أن الجيش الكويتي كان يرتدي زياً قتالياً على الطراز البريطاني، إلا أن مشاركة بريطانيا كانت طفيفة مقارنة بالدور الذي لعبته في القوات الخليجية الأخرى. ولم يتولى أي ضابط بريطاني قيادة أي قسم من أقسام إدارة الأمن العام في الكويت. فضلاً عن ذلك، كان (٨٠ %) من ضباط حرس الحدود فلسطينيين. وبعد مدة وجيزة من العام ذاته، وافق حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح على تعيين ضابط شرطة بريطاني، سي. كوتس (Si.Kuts)، لتكون إدارة التحقيقات الجنائية (CID) تحت سيطرته. وكان رجال الشرطة الآخرون هم : الملازم هوكينز (Lt.Hawkins) والكابتن إيدج (Captain Edge)، الذين أدوا واجبات الشرطة لأغراض الاختصاص القضائي للحكومة البريطانية. وفي كانون الأول ١٩٥٢، أعارت بريطانيا الرائد بويلو (P.M. Boileau) من الجيش البريطاني للعمل بوصفه مدرب رئيس لقوة الحدود في الكويت، إذ مع التوسع في الجيش خلال تلك المدة، ولاسيما شراء (٢٠) عربة مدرعة متقدمة (سيارات استطلاع Daimler)، كان قد جعل الحاجة إلى خبير عسكري أمراً ضرورياً. وكان بويلو متحدثاً عربياً، وخدم في فلسطين ومصر وليبيا، وأمضى ما يقارب ست أعوام في تدريب الجيش الكويتي في دوريات السيارات المصفحة (٤٣).

ومع بداية الطفرة الاقتصادية عام ١٩٥٢، الناجمة عن التطور المستمر في استخراج النفط، واستثماره (٤٤) تضاعفت عائدات النفط الكويتي خلال عامي (١٩٥٢- ١٩٥٣)، مما أدى إلى تزايد أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا، وعملت على مناقشة السياسة الأمنية البريطانية تجاه الإمارة المحمية. وقد توصلت بريطانيا إلى استنتاج مفاده، أنه بدلاً من تمركز سلاح الجو الملكي والقوات البريطانية في الكويت، ينبغي أن تستخدم نفوذها لتطوير قوات الأمن الكويتية. وبناءً على ذلك، أبلغت وزارة الخارجية البريطانية المقيم السياسي الجديد، برنارد بوروز (Bernard Buruz)، في تموز ١٩٥٣ أنه ينبغي أن يهتم بشكل أكبر بالوضع الداخلي في الكويت، بما في ذلك الأمور التي كانت في السابق خارج نطاق اهتمام الممثلين البريطانيين. فبالنظر إلى تزايد أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا خلال الخمسينيات، لم يعد بإمكان بريطانيا أن يقتصر نفوذها على الدور المصرح به بموجب المعاهدات والاتفاقيات السارية مع الكويت، بل ينبغي أن تهتم أيضاً بجميع الأمور الداخلية التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الكويت (٤٥).

واستكمالاً للموقف البريطاني، يبدو أن تولي الشيخ عبد الله السالم الصباح سدة الحكم في الكويت أوائل الخمسينيات، قد أثار قلق البريطانيين، فمع اعتلاء حاكم جديد للعرش، جددت بريطانيا جهودها الرامية إلى ضمان تعيين مستشار بريطاني في الكويت. وكان المنسوب السامي البريطاني جاكينز قد اقترح

قبل وفاة الحاكم السابق أحمد الجابر الصباح، أن اعتراف بريطانيا بخليفته ينبغي أن يكون مشروطاً بقبول مستشار مالي. وكان رأي وزارة الخارجية البريطانية، أنه ينبغي تأجيل الاعتراف الرسمي^(٤٦) إلى أن "تتشر بريطانيا بالارتياح" بشأن مسألة تعيين مستشار. وجاء رد الشيخ عبد الله السالم الصباح معلقاً على طرح مسألة المستشار البريطاني، أنه لا يحتاج إلى أي مستشارين آخرين سوى المندوب السامي. وأعرب عبد الله السالم في محادثة مع المندوب السامي عن تخوفه من انتقاد الدول المجاورة له إذا أقحم البريطانيون بشكل مفاجئ داخل الإدارة الداخلية للكويت. وذكر المندوب السامي الجديد السير روبرت هاي (Rubirt Hay) أن مجموعة من التجار أخبرت أحد معاونيه، أنه إذا كان ثمة مشاركة لمستشار بريطاني، فسوف يكون شقاق فوري بين الأسرة الحاكمة، والأرجح سوف يتم اغتيال عبد الله السالم، لأن أسرة آل الصباح بأكملها تعارض تعيين مستشار بريطاني. وقد شكّل التأخر البريطاني في الاعتراف بعبد الله السالم حالة من القلق والذعر داخل الكويت، حتى وافقت وزارة الخارجية البريطانية على مضض بذلك والكف عن الربط بين الاعتراف به ومسألة تعيين مستشار^(٤٧).

ومن ناحية أخرى، لاحظ المندوب السامي جاكينز، أن الشيخ عبد الله مبارك قد استمد سلطة كبيرة في أوائل خمسينيات القرن الماضي من خلال قيادته لإدارة الأمن العام (ما يعرف بوزارة الداخلية بعد استقلال الكويت)، مشيراً إلى أنه كان يمسك بزمام الأمور الأمنية والعسكرية، ويحرس الحدود ومسؤول عن السجون ويتحكم في جميع التحركات الأمنية داخل الكويت وخارجها. ومن ثم، لم يكن المسؤولون البريطانيون متأكدين مما إذا كان توسع القوات العسكرية الكويتية بأي حال من الأحوال، في الواقع في مصلحة بريطانيا. وبالمقابل، شككت الوكالة السياسية الكويتية في توصية العميد البريطاني بيرد (Aleamid Bird) التي قدمها في شباط ١٩٥٢، لبناء قوات محلية في الكويت. وبحلول عام ١٩٥٤، كان توسع الجيش الكويتي، ولاسيما قوة الحدود، التي تجاوزت دورها الرئيس في كونها قوات أمن وأصبح يُنظر إليها على أنها خصم مُسلح محتمل خطير في حال تدخلت بريطانيا عسكرياً في الكويت. وكان الوكيل السياسي البريطاني الجديد في الكويت، سي جي بيلي (Si Ji Bili)، قد ذكر: ((أن وجود قوة الحدود يعني أن بريطانيا سوف تكافح من أجل السيطرة على الكويت من خلال إنزال مجموعة صغيرة من البحارة في الخليج العربي)). مشيراً إلى أن تنظيم شرطة مسلحة في الكويت، سوف يشعر الكويتيون أنهم قادرون على الاستغناء عن الحماية البريطانية، مما يضعف النفوذ السياسي البريطاني في الكويت. والأكثر من ذلك، ونظراً لزيادة حجم القوات العسكرية تحت قيادة عبد الله مبارك، تساءل المقيم السياسي برنارد بوروز عن كيفية قيام بريطانيا بمسؤوليتها تجاه الكويت، ولاسيما شؤونها الخارجية، وعندما تكون هناك أزمة بين الكويت والعراق أو حتى بين المملكة العربية السعودية ممكن أن تتفاقم بفعل عمل غير مسؤول من جانب جيش لا سيطرة لبريطانيا عليه فعلياً. متسائلاً هل ينبغي لبريطانيا أن تكون راضية عن استمرار

تتامي قوة الحدود في الكويت أم ينبغي على بريطانيا الإصرار على تعيين ضابط أعلى رتبة بصفة مستشار عسكري لعبد الله مبارك؟. مشيراً في الوقت نفسه، إلى عدم قدرة أي ضابط بريطاني على إشغال ذلك المنصب. وأن عبد الله مبارك لن يوافق على تعيين ضابط بريطاني كبير بوصفه مستشار عسكري له. ومن جهة ثانية، صرح برنارد بوروز أن توسيع الجيش الكويتي يمكن أن يكون له ميزة أيضاً في حال إذا كانت قوة الحدود في الكويت وحدة عسكرية منظمة، فسوف تحتل مكاناً في مخطط بريطانيا العام للدفاع عن الشرق الأوسط. إلا أنه بشكل عام، عدت الحكومة البريطانية التوسع (غير المقيد) لقوات الأمن الكويتية سوف يلحق الضرر بمصالحها. وبناء على ذلك، أوصى المندوب السياسي جي. دبليو بيل (Ji. Dabilyu Bil) برفض التعامل مباشرة مع طلبات عبد الله مبارك المتكررة للحصول على أسلحة عسكرية بريطانية. مقترحاً بدلاً من ذلك، أن تساعد بريطانيا حاكم الكويت في إنشاء منظمة أمنية فعالة لمواجهة القوة المتزايدة لعبد الله مبارك. وقد سعى بوروز لتنفيذ سياسة يتم بموجبها رفع إعداد شرطة المدينة، المسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام وإجراء التحقيقات داخل مدينة الكويت، مقابل إدارة الأمن العام التي تسيطر على القوة الكويتية ووحدات الشرطة خارج المدينة من جهة أخرى. ففي عام ١٩٥٤، كانت شرطة المدينة الخاضعة لسيطرة الشيخ صباح السالم أقل من نصف حجم إدارة الأمن العام التي يديرها عبد الله مبارك^(٤٨). فقد كان من وجهة نظر بريطانيا، أنه إذا كان أي فرد من أفراد الأسرة الحاكمة في حاجة إلى يدٍ مُقيدة من قبل مستشار بريطاني، فهو عبد الله مبارك، الذي وصفته وزارة الخارجية البريطانية بأنه: ((متهور وتعسفي ومبذر، إذ تمكن من تحويل قوات الأمن التابعة له إلى جيش صغير تحت قيادته مباشرة))^(٤٩).

نستنتج مما سبق، أن موقف بريطانيا من تتامي القوة العسكرية في الكويت منذ بداية إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي كان لا يزال متذبذباً، فقد كان موقفها بين المؤيد لوجود قوات عسكرية كويتية لحماية الوضع السياسي والاقتصادي من جهة، وبين خشيتها من تتامي تلك القوات بالشكل الذي يدفع الكويت ربما إلى الاستغناء عن حمايتها ومن ثم الضرر بالمصالح البريطانية من جهة ثانية. وبدلاً لنا جلياً، مدى خشية بريطانيا ممن يتولى الحكم في الكويت، ومن بروز أي قيادة عسكرية قوية فذة تستطيع أن تمسك بزمام أمور الكويت الأمنية والعسكرية من دون أن تحتاج لحماية بريطانيا، خشية على مصالحها الكبيرة ونفوذها الراسخ في إمارات الخليج العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص، ولاسيما بعد استثمار النفط وبروز إمارة الكويت بوصفها قوة مالية فضلاً عن مكانتها الإستراتيجية.

وخلال منتصف خمسينيات القرن الماضي، تأسست في الكويت مدارس عسكرية عدة، كان أهمها مدرسة الأسلحة الخفيفة، ومدرسة الطيران، والمخابرة، والطبابة، والموسيقى. وافتتحت دائرة الشرطة في حزيران ١٩٥٦، أول مدرسة للشرطة في الكويت، وأسندت إليها مهمة تدريب أفراد الشرطة، والعرفاء، وضباط الصف إلى جانب التدريب على ركوب الخيل، والعزف الموسيقي، وتتنع الأثر بالكلاب البوليسية،

وقد كان هناك عدد من المدربين المصريين في تلك المدرسة أحضرتهم دائرة الشرطة للقيام بتلك المهمة (٥٠). وأرسلت الحكومة الكويتية عدداً من البعثات العسكرية للتدريب خارج الكويت، ففي بداية الخمسينيات أرسلت أول بعثة من الكويتيين إلى كلية الشرطة المصرية للتدريب. وفي عام ١٩٥٥، تم استقدام بعثة من الشرطة المصرية للعمل في الكويت. واستقبلت المملكة العراقية في كليتها العسكرية الملكية بعثتين كويتيتين عامي (١٩٥٦، ١٩٥٧)، وأرسلت بعثة أخرى إلى بريطانيا (٥١).

لقد باتت الصراعات بين العروبة وبين المنافع المادية (للمحماية البريطانية)، أكثر وضوحاً من أي وقت مضى خلال منتصف خمسينيات القرن الماضي. فقد كان وضع بريطانيا في الكويت، حتى أواخر أربعينات القرن الماضي، مقبولاً سواء داخل الخليج العربي أو خارجه؛ فعلى الصعيد المحلي، تم التغاضي عن وضع بريطانيا بعد أدراك الحكام المتعاقبين أن بقاء إمارة الكويت وأسرّة آل الصباح يعتمد على الحماية التي توفرها الحكومة البريطانية. وعلى الصعيد الخارجي، كان تواجد بريطانيا مقبولاً نظراً لطبيعته غير المثيرة للانتباه. ومع ذلك، بحلول منتصف خمسينيات القرن الماضي، تعرض موقف بريطانيا في الكويت لضغوط متزايدة من القوى الخارجية؛ إذ كتب المندوب السياسي جي. دبليو بيل عام ١٩٥٥ قائلاً: ((مع الثروة التي هبطت على الكويت وما ترتب عليها، بات العالم العربي ينظر لدول الخليج العربي بنظرة حسد؛ ولم يعد موقف بريطانيا هناك في مأمن من الهجوم)). وقد أصبح موقف بريطانيا أكثر ضعفاً هناك جراء تدهور علاقاتها مع مصر في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وبلغت ذروتها خلال أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ (٥٢).

فعلى اثر إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر في السادس والعشرين من تموز ١٩٥٦، عن تأميم قناة السويس، نظمت لجنة الأندية الكويتية، التي ضمت اغلب الأندية الثقافية والرياضية والروابط الشعبية في الكويت في الرابع عشر من آب ١٩٥٦، تجمعاً شعبياً حضره أكثر من أربعة آلاف شخص، دعماً للقرار الذي اتخذته جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، ووقوفه ضد المعسكر الغربي. وقد صدر عن ذلك التجمع قرار بإرسال برقية تأييد إلى جمال عبد الناصر جاء فيها: ((نرفع لسيادتكم هذه البرقية معربين فيها عن تأييدنا المطلق لموقفكم الباسل ضد الاستعمار، ومؤيدين خطوتكم العظيمة في تأميم قناة السويس المصرية، وفقكم الله إلى تحقيق ما تصبو إليه الأمة من وحدة وحرية)). وقد بثت إذاعة صوت العرب من القاهرة البرقية التي بعثها السياسي الكويتي أحمد الخطيب (٥٣) الذي أعلن فيها نجاح التجمع الشعبي المنعقد في الكويت تأييداً لمصر، إلا أن سلطات الأمن العام الكويتية طلبت فض التجمع. وبعد تلقي الرفض اشتبكت سلطات الأمن الكويتية مدعومةً بفصيلين من جنود البحرية الملكية البريطانية مع نحو مائتين متظاهر تعرضوا إلى الضرب بالعصي، مما أدى إلى فرار الجميع فاقدين (عُثِرَهم وعقلهم وأحذيتهم). وقد أظهرت تلك الإجراءات الشديدة فضلاً عن إغلاقها النادي الثقافي القومي، الحكومة

الكويتية أنها تقف بالضد من تأميم قناة السويس. وفي السادس عشر من آب، دعت لجنة الأندية الكويتية، مجدداً إلى الإضراب والتظاهر دعماً لجمال عبد الناصر في قراره تأميم قناة السويس ورفضاً لموقف حاكم الكويت، إلا أن قوات الأمن قامت بحملة شرسة ضد المتظاهرين مما أدى إلى مقتل اثنين من المتظاهرين، وسقوط عدد كبير من الجرحى، فضلاً عن خسائر مادية كبيرة، وامتدت الإجراءات الأمنية لتشمل أشخاصاً لم يشتركوا في المظاهرة^(٥٤).

وعلى ما يبدو أن سلطات الأسرة الحاكمة، قد تعمدت إلحاق الضرر بحق المتظاهرين، لكي يكونوا عبرة للآخرين، فضلاً عن إن الأمر لم يكن متعلقاً بمصالح بريطانيا فحسب، بل إن أسرة آل الصباح عدت تأييد بعض الكويتيين لسياسات جمال عبد الناصر تهديداً مباشراً لبقائها في الحكم. وعلى الرغم من الإجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الأمن الكويتية ضد المؤيدين لمواقف جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وتصريحاته بمعاداة الدول الغربية، إلا أن لجنة الأندية الكويتية، استمرت في مواقفها المؤيدة لجمال عبد الناصر، إذ نظمت مهرجاناً في إحدى قاعات ثانوية الشويخ، ألقى فيها أحمد الخطيب كلمة حماسية أشادت بموقف مصر من تأميم القناة، ونددت بالإجراءات القمعية التي تعرض لها المتظاهرون من قوى الأمن الكويتي، مطالباً في الوقت ذاته القيام بحملة جمع تبرعات للمتظاهرين الكويتيين المتضررين من قوات الأمن، وحملة تبرعات أخرى لدعم مصر^(٥٥).

أدت الاضطرابات الداخلية في الكويت عام ١٩٥٦، إلى قيام بريطانيا بإعادة تقييم موقفها تجاه عبد الله مبارك وقوات الأمن الكويتية الخاضعة لسيطرته. وترقبت ما إذا كانت القوات الأمنية سوف تبقى موالية لأسرة آل الصباح خلال التوترات المتصاعدة على اثر أزمة قناة السويس. ومع ذلك، فإن المشاركة البريطانية في إدارة الأمن العام التي أشرفت على الجيش الكويتي وقوات الحدود كانت محدودة. ولم تكن هناك المعارضة نفسها للتدخل البريطاني في شرطة المدينة التي كانت برئاسة الشيخ صباح السالم، ففي منتصف الخمسينات، كان العديد من الضباط البريطانيين يخدمون في الشرطة، وزار رئيس الشرطة الشيخ صباح السالم الصباح، بريطانيا لتفقد سكوتلاند يارد (قسم شرطة في لندن)، وكليات تدريب الشرطة والمحاكم البريطانية. وأعربت بريطانيا عن أملها في أن تشجع الرحلة الشيخ صباح السالم على مواصلة إصلاح شرطة المدينة في الكويت وإرساء الممارسات البريطانية. وبحلول أوائل عام ١٩٥٦، كانت الخطط البريطانية جاهزة لإعادة تنظيم شرطة المدينة، لتوسيع أعدادها من (٧٣٣) إلى (١٥٠١)، وشراء معدات تسليحية جديدة. وعلى الرغم من إظهار الحماس لأساليب الشرطة البريطانية وإعجاب الشيخ صباح السالم بها، إلا أن المحاولات اللاحقة التي قام بها المندوب السياسي جي. دبليو بيل، لإقناع صباح السالم بقبول مسؤول أمني بريطاني رفيع المستوى في شرطة المدينة، باءت بالفشل. وأدى عدم الاستقرار عام ١٩٥٦، إلى توتر العلاقات بين بريطانيا والشيخ عبد الله مبارك، وبدلاً من تعليق آماله على شرطة المدينة،

توصلت وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٥٦، إلى استنتاج مفاده، أن القوات المسلحة القوية تحت سيطرة عبد الله مبارك تمثل رادعاً قوياً لأي شخص قد يرغب في إحداث إضرابات أو اضطرابات أخرى في الكويت لأسباب سياسية أو لأسباب أخرى. وبناءً على ذلك، تمت التوصية أن تواصل بريطانيا تزويد الجيش الكويتي بالأسلحة، لأن عبد الله مبارك يمكن أن يلجأ إلى تشيكوسلوفاكيا أو أي مكان آخر لشراء الأسلحة إذا رفضت بريطانيا. لاسيما مع عدم وجود أي وسيلة لوقف عبد الله مبارك عن زيادة قوة قواته، ورأى المسؤولون البريطانيون أنها سياسة أفضل بكثير لكسب تأييده من خلال الموافقة على طلباته بتزويد الجيش الكويتي بالأسلحة، وإلا فقد يتم تهميشهم في مسألة الدفاع عن الكويت وحمايتها^(٥٦).

إجمالاً، كانت السياسة البريطانية تجاه تطوير قوات الأمن الكويتية بين عامي (١٩٥٤ - ١٩٥٦) متناقضة في كثير من الأحيان. وفي الأشهر التي سبقت أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، امتنعت وزارة الخارجية البريطانية عن نقل القوات البريطانية إلى الكويت، لأن القوات المحلية الكويتية كانت قوية إلى حد ما وقادرة على شغل ذلك المنصب. وفي الوقت ذاته، وضعت بريطانيا الخطط العسكرية للتدخل في الكويت بقوة صغيرة نسبياً على افتراض أن القوات الكويتية ظلت موالية لها. وحذر رؤساء الأركان البريطانيين بالقول: ((لو كانوا ضدنا، لكان من الضروري القيام بعمليات على نطاق أوسع)). ومن جانب آخر، وبسبب عزم الحكومة الكويتية من خلال حالة الاستعداد التي أبدتها القوات الأمنية الكويتية في حماية المنشآت النفطية، وطمأنة حاكم الكويت للمقيم السياسي البريطاني، بالحفاظ على النظام، خفت مخاوف البريطانيين. وهكذا تراجعت السياسة البريطانية السابقة المتمثلة في دعم شرطة المدينة على حساب إدارة الأمن العام بزعامة عبد الله مبارك خلال أزمة قناة السويس. في حين أن أعداداً كبيرة من كبار ضباط الشرطة وضباط الصف في شرطة المدينة استقالوا بسبب تلك الأزمة، إلا أن قسم الأمن العام تحت قيادة عبد الله مبارك بقي ثابتاً ومحافظاً على النظام والأمن. وأعرب ستمائة وخمسة وثلاثون ممثلاً بريطانياً عن إعجابهم بالسياسة التي تعامل بها الشيخ عبد الله مبارك مع اندلاع الاضطرابات مجدداً في الثالث والرابع من تشرين الثاني ١٩٥٦^(٥٧).

فقد قادت لجنة الأندية الكويتية، إضرابات جماهيرية في الكويت على إثر شن عدوان ثلاثي قامت به إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٦، رداً على تأميمها لقناة السويس، ففي بداية الأمر دعت لجنة الأندية الكويتية إلى تنظيم مظاهرة في الكويت تأييداً لمصر والتتديد بالعدوان الثلاثي، إلا أن مدير الأمن العام الشيخ عبد الله مبارك الصباح، رفض السماح بالتظاهر، فرد قيادي الحركة القومية في الكويت باتخاذهم قراراً بالاستمرار في الدعوة للتجمع والتظاهر في اليوم المحدد، وقامت لجنة الأندية الكويتية بتشكيل لجان عدة لقيادة العمل الجماهيري في مواجهة العدوان الثلاثي، وكان أهم تلك اللجان، لجنة الإضراب التي تولت مهمة قيادة حركة الإضراب والعمل على استمراريته. وقامت

لجنة الأندية بتوجيه نداءات إلى التجار والمؤسسات التجارية كافة تطالبهم فيها بمقاطعة البضائع الإنجليزية عادين كل من لا يستجيب لنداء المقاطعة "خائناً وعدواً للأمة العربية". وتم توزيع شعارات لاصقة، باللغتين العربية والإنجليزية تحت على مقاطعة دول العدوان منها: ((إننا ندعو للإضراب العام .. أيها الشعب الأبي لا تشتتر البضائع الإنجليزية والفرنسية، فإن كرامتك وشرفك يفرضان عليك ذلك، فكل روبية تدفعها هي رصاصة موجهة إلى صدور إخوانك العرب المجاهدين في ميدان الشرف))، ((ممنوع دخول الانجليز والفرنسيين...)). فضلاً عن ذلك، شكلت لجنة الأندية الكويتية، لجنة المقاطعة، لقيادة حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية والفرنسية التي أطلقت ضمن فعاليتها دعوة إلى عدم تفريغ البواخر البريطانية والفرنسية وشحنها أو تزويد طائراتها بالتموين اللازم. وقد كان نشاط لجنة المقاطعة فعالاً ومؤثراً، إذ لم يتوقف الأمر عند توزيع النداءات ولصق الشعارات، بل حرصت اللجنة على عقد اجتماعات مع جميع مديري الإدارات الحكومية ودعوتهم إلى إلغاء الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الحكومة الكويتية مع بريطانيا، والتي كانت تقدر آنذاك بملايين الروبيات، وكان من ضمن النجاحات التي حققتها اللجنة أن استجابت دائرة المعارف بإلغائها عقداً بلغت قيمته مليون روبية. فما كان من مدير الأمن العام عبد الله مبارك إلا أن أصدر بياناً يحذر فيه من مغبة التجمع والتظاهر، ووقعه أيضاً رئيس الشرطة صباح السالم. ولأول مرة يصدر قرار مشترك بين الأمن والشرطة بسبب التنافس بين الجهتين، وأخذت الإذاعة الكويتية، تدع التحذير كل نصف ساعة ووضعت مصفحات الجيش العسكرية في مداخل الكويت (٥٨).

ومن جانب، كانت لجنة الأندية الكويتية قد دعت إلى قطع النفط عن دول العدوان الثلاثي على مصر، فقد وجهت نداء إلى عمال النفط العاملين في ميناء الأحمدى، لمقاطعة ناقلات النفط البريطانية والفرنسية وعدم تقديم تسهيلات لها. واستجابة للنداء نفذ عمال ميناء الأحمدى والمقوع، الإضراب العام، وتعرضت بعض المنشآت النفطية للتفجير، إذ قدر عدد الانفجارات التي حدثت في ميناء الأحمدى، ومدينة الأحمدى والمقوع، عشرة انفجارات، الأمر الذي دعا السلطات المحلية لإعلان حظر التجوال ليلاً في مناطق حقول النفط الذي لم يحل دون إشعال النيران في بعض آبار النفط. وكان من نتائج ذلك أن استخدمت قوات الأمن الكويتية، العنف الذي حال دون وقوع تفجيرات أكثر في آبار النفط. ووجهت لجنة الأندية الكويتية مذكرة إلى حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، طالبته فيها بعدم تزويد الناقلات البريطانية والفرنسية بالنفط، وعدم السماح لها باستخدام ميناء الكويت، ومنع الجيش البريطاني من القدوم إلى الكويت واستخدام الأراضي الكويتية بوصفها قاعدة للاعتداء على مصر. والجدير ذكره هنا، كانت شركات النفط البريطانية قد اضطرت منذ عام ١٩٥٣، على اثر أزمة تأمين شركة النفط البريطانية (AIOC)، إلى توسيع نطاق عملياتها في مناطق أخرى من الخليج العربي، بهدف تقليل الاعتماد على النفط الإيراني، ووقع اختيار تلك الشركات على الكويت، فأصبحت المصدر الرئيس لإمدادات النفط البريطانية (٥٩). فقد

استوردت بريطانيا من الخليج العربي منذ عام ١٩٥٣ ولغاية أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، ما يقدر بنسبة (٨٠ %) من حاجتها النفطية، جاءت (٥٠ %) منها من الكويت^(٦٠).

وفي الصدد ذاته، كان المتظاهرون قد توجهوا في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى قصر دسمان، فاعترض طريقهم بعض شيوخ الأسرة الحاكمة منهم ابن حاكم الكويت الشيخ سعد عبد الله السالم الصباح ومبارك عبد الله الجابر وعبد الله الجابر وطلبوا منهم وقف المظاهرة والإضراب، إلا إن المتظاهرين رفضوا إيقافها، ورد أحمد الخطيب عليهم بالقول: ((هؤلاء مواطنون أشرف وليسوا مخربين وحريصون على الأمن أكثر من قوات الأمن)). فقال شيوخ الأسرة الحاكمة إلى المتظاهرين: ((إن الأسطول البريطاني وصل السواحل الكويتية ونخشى أن تفلت الأمور فيتدخل البريطانيون)). وبعد عدم قدرة شيوخ الأسرة الحاكمة على إقناع المتظاهرين عن إنهاء التظاهر، طلب حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح مقابلة المتظاهرين، وقد استجاب لجميع مطالبهم باستثناء قطع النفط، إذ قال لهم: ((أنا موافق معكم تماماً إلا في مطلب واحد من الأصحح تجنبه، وهو قطع النفط عن البريطانيين لأهمية النفط لهم، فإذا أمرت أنا بذلك فإنهم سيكسرون كلمتي وعندها تذهب هييتي عندهم، فيتجرون على كسر هييتي كل مرة، ولا اعتقد أنكم ترضون بذلك))^(٦١).

ولعل تداعيات التظاهر والإضراب، الذي كانت تقوده لجنة الأندية والقوميين في الكويت، لم تتوقف عند حد استنهاض الجماهير ورص صفوف التحرك الشعبي الكويتي في اتجاه استنكار العدوان الثلاثي، ولكن الأثر الذي جعل تلك التظاهرة حدثاً مهماً استقطابها لبعض أفراد جهاز الأمن ورجال الشرطة وتأثيرها ببعضهم، إذ لم يقبلوا أن يقفوا في وجه أهالي الكويت في وقت كان الشعار الذي رفعه مدير شرطة الكويت آنذاك جاسم القطامي^(٦٢) (الشرطة في خدمة الشعب)، فكيف تجتمع خدمة ذلك الشعب مع المطالبة بتفريقهم وضربهم^(٦٣). إذ حينما حوصرت مدينة الكويت من قوات تابعة للجيش والشرطة، ولم تهدأ الأمور أمرت الحكومة الكويتية مدير الشرطة جاسم القطامي إخماد التظاهرات وتفريق المتظاهرين بالقوة، لكنه رفض تنفيذ الأوامر^(٦٤). وأقدم على تقديم استقالته برسالة وجهها إلى رئيسه آنذاك الشيخ صباح السالم، ومما جاء فيها: ((كان بودي الاستمرار بعلمي مدير لشرطتكم الموقرة بيد أن اختلافي مع سعادتكم في مسائل جوهرية تتعلق بحرية الشعب وكرامته، مع أنني لا أستطيع أن أحارب تلك الأفكار التي أنا شخصياً مؤمن بها، ومستعد للتضحية بالنفس والمال في سبيل استمرارها وبلوغ ما تصبو إليه ...)). وتضامن مع استقالة مدير الشرطة مجموعة من الضباط قدموا أيضاً استقالتهم من الشرطة وهم: عبد اللطيف البرجس، وباقر خريبط، وعبد الحميد الصانع، وصالح المحمد، وفاضل الجاسم، ويوسف الشاهين، وعبد الوهاب السيد عبد المحسن الطبطبائي، وعلي الحمود، وعمر الفهد، وعبد العزيز البلوشي، ومحمد اللهيبي، وصالح الدخيل، وخليفة الرومي، إذ كان في رأيهم لم يكن من المعقول أن تقف الشرطة الكويتية مؤيدة للعدوان ومننقمة ممن احتجوا عليه^(٦٥).

ومن جهة أخرى، لاقى تعامل مدير الأمن العام الشيخ عبد الله مبارك الصباح الحازم مع الاضطرابات، التي شملت العقاب الشخصي أحياناً لعدد من أولئك الذين ترددوا في الانصياع لتنفيذ أوامره من المتظاهرين، استحساناً لدى طبقة التجار الكبار الذين ألقوا بثقلهم خلف النظام^(٦٦). ومن ثم، فإن لجنة الأندية الكويتية كانت لا تزال تواجه قوة شعبية كبيرة مضادة بالمقابل، ومعادية لأهدافها الإصلاحية. وإن نجاح أسرة آل الصباح في التغلب على الأزمة قد ساهم في حماية المصالح البريطانية ومنع الحاجة إلى تدخل رسمي بريطاني^(٦٧).

فعلى الرغم من حشد أعداد كبيرة من الجماهير الكويتية، أظهرت حكومة الكويت أنها قادرة على الحفاظ على النظام وتمكنت من إنهاء الإضراب والتظاهر. وهكذا، في النصف الثاني من عام ١٩٥٦، توطدت علاقة بريطانيا مع مدير الأمن العام الشيخ عبد الله مبارك الصباح بشكل ملحوظ، فالمصلحة المشتركة المباشرة للحكومة البريطانية والأسرة الحاكمة، بالحفاظ على النظام. وفي الوقت ذاته، أكد الوضع لبريطانيا على ضرورة إحكام السيطرة على الاضطرابات الداخلية في الكويت، لاسيما أن بعض الهجمات كانت ضد البنية التحتية النفطية، إذ تم تفجير بعض أبار النفط ولولا فرض حظر التجوال واستخدام العنف من قوات الأمن لحمايتها، لتعرضت حقول النفط لتفجيرات أكثر. وابتداءً من عام ١٩٥٧، زودت بريطانيا المدربين العسكريين بوصفهم جزء من فريق التدريب الكويتي لتعزيز قدرة الأسرة الحاكمة على حفظ النظام والحكم الشيعي. فقد أظهرت أزمة السويس كيف يمكن للأحداث الخارجية للخليج العربي أن تؤثر على المشهد الأمني المحلي. وكان لثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، تأثير مماثل، وربما أكثر تأثيراً، مما دفع بريطانيا إلى إعادة تقييم ضعف الكويت عسكرياً. فبعد الإطاحة بالنظام الملكي في العراق في تموز ١٩٥٨، والتحول إلى نظام الحكم الجمهوري ومجيء رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم " الشخصية الغير مستقرة " من وجهة النظر البريطانية، قد جعل محاولة عراقية لضم الكويت بالقوة احتمالاً قوياً. ورداً على ذلك، أعدت بريطانيا خططاً عسكرية للتدخل لإحباط أي هجوم عراقي محتمل. ورأت هيئة التخطيط المشتركة التابعة للجنة رؤساء الأركان في تموز ١٩٥٨، أن القوات المسلحة الكويتية لا تستطيع صد عدوان مسلح من قبل العراق دون مساعدة خارجية، ولكن يمكنها فرض حد طفيف. ومع ذلك، اعتقد المخططون العسكريون البريطانيون أن أداء القوات المسلحة الكويتية يمكن أن يتحسن إذا اشتملت معداتهم على بعض الأسلحة المضادة للدبابات^(٦٨).

وفي الصدد ذاته، أرسلت الحكومة البريطانية في الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٨، رسالة إلى حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، على اثر مخاوفه من الثورة العراقية وتغيير نظام الحكم العراقي، تضمنت التزام بريطانيا بجميع تعهداتها إزاء إمارة الكويت المحمية منها، وأنها على استعداد للوقوف ضد أي محاولة لضم الكويت إلى العراق، وطمأنة شيخ الكويت أنها اتخذت الإجراءات العسكرية للحيلولة دون

حصول ذلك. وأنها على استعداد للتدخل المباشر في حال وقوع الكويت تحت سيطرة العراق أو الجمهورية العربية المتحدة، مهما سوف يسبب لها ذلك من مشاكل. ومن جانبه، رحب حاكم الكويت بالتعهدات البريطانية، مطالباً في الوقت ذاته، ضرورة توصل الحكومة البريطانية إلى تسوية مع جمال عبد الناصر، من شأنها إبعاد المطالبة العراقية بضم الكويت^(٦٩).

وعلى الصعيد الداخلي، عملت دائرة الشرطة في الكويت خلال عام ١٩٥٨، على استتباب الأمن في البلاد، ومتابعة كل الخارجين على القانون، ومن أجل ذلك استحدثت الكويت لأول مرة شرطة النجدة، إذ أنشأت في عام ١٩٥٨، إدارة النجدة وزودتها بسيارات خاصة اللون الأسود والأصفر، وكانت تلك السيارات تجوب شوارع الكويت لحماية الأمن ونشره^(٧٠).

وتذكر الوثائق الأمريكية في عام ١٩٥٨، قام مدير الأمن العام الشيخ عبد الله مبارك الصباح بإجراءين مهمين لتدعيم تسليح الجيش الكويتي: الأول، دعوته للجنرال البريطاني السير جيفري كمب بورن (Gen. Sir Geoffrey Kemp Bourne) رئيس أركان حرب القوات البرية في الشرق الأوسط لزيارة الكويت، وقام عبد الله مبارك بتنظيم استعراض عسكري للقوات، التي ضمت آنذاك ألف رجل من قوات الحدود، وألفاً وخمسمائة رجل من قوات الأمن، أما الإجراء الثاني، فتمثل بطلب عبد الله مبارك شراء شحنة أسلحة قوامها ستة آلاف بندقية. ووفق تقرير القنصل الأمريكي عن زيارة الجنرال بورن، فقد نصح الجنرال - بعد استعراضه للقوات - بضرورة شراء الأسلحة المناسبة لظروف الصحراء، وضرب المثل بما حدث في الجيش العراقي، وأن عدداً كبيراً من الدبابات أصبح خارج الخدمة بسبب الأعطال الفنية المترتبة على عدم إعداد تلك الدبابات للعمل في مناخ الصحراء. وقد ذكر أن الجيش الكويتي يحتاج إلى عدد من المدربين البريطانيين لرفع كفاءته الفنية. وخلال المدة من السادس عشر إلى الثامن عشر من آذار ١٩٥٨، تذكر الوثائق الأمريكية أن الشيخ عبد الله مبارك تابع مناورات الجيش الكويتي بصحبة الوكيل السياسي البريطاني، وأنه وضع خطة لشراء ثلاثة زوارق مسلحة من نوع حديث، لتحل محل زوارق البحرية البريطانية العاملة أمام الساحل الكويتي، وذلك ضمن مشروع تطوير قوات حرس الحدود وخفر السواحل. وفي عام ١٩٥٩، وصف الوكيل السياسي مناورات الجيش بأنها " طيبة للغاية " وأن الجنود يتمتعون باللياقة البدنية وعلى درجة عالية من اليقظة. وأشارت التقارير إلى علاقة عبد الله مبارك المباشرة بالضباط، ورعايته لهم، ومتابعته للعناصر المتميزة منهم. ويشير رالف هيونز (Ralf Hiunz) إلى زيادة عدد الجيش الكويتي وتحديثه في نهاية خمسينيات القرن الماضي، إذ يذكر أنه بعد إن كان قوام الجيش الكويتي لا يتعدى ستمائة فرد بعد الحرب العالمية الثانية، بلغ العدد مع نهاية الخمسينيات أكثر من ألفين من الجنود النظاميين، والعديد من الفئات المعاونة^(٧١).

لقد تنوعت وحدات الجيش الكويتي ما بين فرق المشاة، والفرسان، والمدفعية، والهندسة العسكرية، والبحرية، والطيران، فضلاً عن فرقة موسيقى الجيش. وقد أنشأ الشيخ عبد الله مبارك الصباح إدارة الخدمات الطبية، التي أشرفت على المستشفى العسكري وتولت مهمة الرعاية الصحية للجنود والضباط، واشتملت على عيادة خارجية تستقبل غير العسكريين، وكان رئيس القسم الطبي دكتور وديع شماس، ومن ضباطه الملازم أول محمود عوض، وتم التعاقد مع أطباء من العراق، وسوريا، ولبنان لتوفير الخدمات الطبية المناسبة^(٧٢).

وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه في عام ١٩٥٩ تم دمج دائرة الأمن العام ودائرة الشرطة، وصدر مرسوم أميري بتعيين الشيخ عبد الله مبارك الصباح بوصفه رئيساً للشرطة والأمن العام، والشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بوصفه نائباً لرئيس الشرطة والأمن العام، وتسلم الشيخ سعد العبد الله بعد عامين رئاسة الشرطة والأمن العام^(٧٣). وقد استمر تطوير القطاع الأمني، فتم تطوير أجهزة الشرطة واستحداث قطاعات جديدة فيها مثل إدارة الأدلة الجنائية والطب الشرعي. فضلاً عن استمرار إجراء التعديلات في دوائر الحكومة بدمج دائرتين في دائرة واحدة حتى استقلال البلاد^(٧٤).

وفي نيسان ١٩٥٩، شككت وزارة الطيران البريطانية في الغرض من بيع طائرات مقاتلة للكويت بناءً على طلب الأخيرة. فقد ذكرت أن هناك مخاطر معينة في حال وجود قوة جوية عسكرية خاصة للكويت، وقال سالت هاوس (Salat Hawis) من وزارة الطيران لوزارة الخارجية البريطانية: ((سواء كان للكويت نوايا عدوانية أو دفاعية، فإن وجود قوة جوية أخرى في الشرق الأوسط، حسب اعتقاده، من شأنه أن يعقد الموقف السياسي)). مشيراً إلى أن بريطانيا مستعدة لمساعدتهم مع سلاح الجو الملكي في أي وقت يحتاجون إليه. ومع ذلك، إذا كانوا يفضلون أن يكون لديهم قدر من القدرة الجوية العسكرية تحت سيطرتهم الخاصة، فوزارة الطيران توافق، لأنه لا يمكن نكران حق شراء الطائرات لذلك الغرض. لكن أشارت إلى أنه ينبغي عدم قبول ذلك دون محاولة تتيهم^(٧٥).

ومع ظهور نظام - على الحدود الشمالية للكويت الذي عدته بريطانيا - " نظام عراقي مُعاداً "، عملت بريطانيا بشكل وثيق مع عبد الله مبارك، الذي أصبح بحلول عام ١٩٥٩ رئيساً لجميع قوات الأمن العام والشرطة في الكويت، وشغل منصب الحاكم بالنيابة عن حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، وأثناء زيارة عبد الله مبارك إلى لندن في أواخر عام ١٩٥٩، أكد عبد الله مبارك التزامه بما أسماه " الارتباط البريطاني " للكويت. وبتوجيهات من عبد الله مبارك، اشترت الحكومة الكويتية أكثر من اثنتي عشرة عربة مصفحة وستة عشرة دبابة من طراز (Centurion) حديثة من بريطانيا (ثمانية منها للاستخدام الكويتي، والثمانية الأخرى تم تخزينها في حالة استدعاء القوات البريطانية للدفاع عن الكويت). ومضى التعاون العسكري بين بريطانيا والكويت قدماً في تلك المشتريات. وبينما أكدت بريطانيا للكويت أنها

سوف تساعد في بناء قواتها المسلحة، حذرت بريطانيا من أن بعض المعدات التي يتم توفيرها - دبابات (Centurion) على وجه الخصوص- تتطلب تدريباً وخبرة كبيرة في العمل. وعلى الرغم من أن الكويت أرسلت بعض الجنود إلى بريطانيا للتدريب على الدبابات، إلا أن هناك حاجة متزايدة لتوظيف أفراد بريطانيين لصيانة الدبابات وغيرها من المعدات المخزنة. إلا إن وجود العسكريين البريطانيين في الكويت من شأنه استفزاز العراق، وسوف يتيح لمصر - التي كان لديها جمهور متعاطف في قسم كبير من سكان الكويت- فرصة للدعاء أن الكويت كانت أكثر ميلاً لبريطانيا. لذا فإن أي قرار بشأن المشاركة العسكرية البريطانية في قوات الأمن الكويتية ينبغي أن يأخذ في الحسبان تلك المواقف المحلية المؤثرة في الكويت. فقد أدت أزمة السويس والعدوان الثلاثي إلى جانب شعارات القومية ومحاربة الاستعمار والوحدة العربية التي دعى إليها جمال عبد الناصر، إلى زيادة المشاعر المناهضة لبريطانيا في الكويت^(٧٦).

وعلى أثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا، طالبت حركة القوميين العرب، بانضمام الكويت إلى الوحدة المصرية - السورية، ولتحقيق ذلك، نظمت حركة القوميين العرب فرع الكويت في الأول من شباط ١٩٥٩، تجمعا جماهيرياً كبيراً في ملعب ثانوية الشويخ احتفالاً بالذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة، وقد حضره ما يقارب نحو عشرون ألف شخص، فضلاً عن حضور مدير إذاعة صوت العرب أحمد سعيد، ومدير معارف الكويت الشيخ عبد الله الجابر الصباح. وكانت الخطب الحماسية التي أقيمت في ذلك التجمع، قد نددت علناً بالأنظمة الرجعية التي بحسب اعتقادهم وقفت عائقاً أمام الوحدة العربية، وأهم ما القي في تلك الخطب ما قاله جاسم القطامي عن الحكم العشائري والتي اعتُقل بسببها، إذ قال: ((إن رضي الكويتيون أن يحكموا من عهد صباح الأول حكماً عشائرياً، فقد آن الأوان لحكم شعبي ديمقراطي يكون للشعب فيه دستوره ووزرائه...))، مطالباً أن يصبح موقع الكويت في الجمهورية العربية المتحدة، مثل موقع حمص، أو حماة يرفرف عليها علم الوحدة. الأمر الذي أدى إلى حصول صدام مباشر بين المجتمعين وسلطات الأمن الكويتية، التي اعتقلت بعض أعضاء حركة القوميين العرب في الكويت، وسحبت جواز سفر بعضهم، وطردتهم من الوظائف الحكومية، وأبعدت بعض أعضاء الحركة من العرب الوافدين عن الكويت، وقامت بإغلاق الأندية والصحف الكويتية كافة^(٧٧).

وهكذا مع اضطراب الأوضاع الأمنية الداخلية في الكويت مجدداً واضطرار الحاكم إلى تفريق التجمع الشعبي المطالب بالانضمام إلى الوحدة المصرية - السورية والإجراءات الأمنية التي تبعتها، فضلاً عن تغيير نظام الحكم العراقي، أدى في عام ١٩٥٩، إلى إعادة تقييم بريطانيا لموقفها من مسألة انتقاد جلب خبراء بريطانيين عسكريين في الكويت. وبناءً على ذلك، انتدبت بريطانيا في العام ذاته ضابط مدفعية، المقدم كولونيل بيرس (Sinyur Kulunil Birs) وثلاثة ضباط صف فنيين بريطانيين لتقديم المشورة بشأن استخدام الدبابات الكويتية وصيانتها. واعتقد المقيم السياسي السير جورج ميدلتون (Sir Jurj Midiltun)

أن فريق الاتصال مع الكويت (KLT)، ووجود المقدم كولونيل بيرس الذي يبدو أنه اكتسب ثقة مدير الأمن العام الكويتي عبد الله مبارك بسرعة، من شأنه أن يساعد بريطانيا في الاحتفاظ بنفوذها في التدخل بالشؤون العسكرية الكويتية. وأخبر ميدلتون وزارة الخارجية البريطانية: ((أن عبد الله مبارك يدرك الأخطار التي تحدد بالكويت ويلجأ إلينا للحصول على المشورة والمساعدة. وما لم يتم التعامل مع ذلك الأمر بعناية كبيرة، فقد نعطييه أو للحاكم الانطباع أن البريطانيين يحاولون التعدي على شؤون الكويت الداخلية. ونحن ما زلنا في المرحلة الاستكشافية، وليس هناك الكثير مما يمكن القيام به للمساعدة العسكرية باستثناء ضمان تلبية طلبات توريد المعدات العسكرية للضباط للمضي قدماً في الدورات التدريبية أو لأشكال أخرى من التعاون العسكري التي نقدمها للكويتيين دون تأخير)). ومع ذلك، استمر الجدل حول المعدات العسكرية التي ينبغي أن توافق بريطانيا على بيعها للكويت. وعندما استفسرت الكويت في عام ١٩٦٠، عن شراء طائرات بريطانية من طراز هنتر، أيدت وزارة الخارجية البريطانية تلك الخطوة، لأنها رأت فيها مزايا تخدم الخطط العسكرية البريطانية تجاه الكويت في ذلك العام^(٧٨).

وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه كشفت ملفات وزارة الدفاع البريطانية، بعد رفع السرية عنها بعد مرور ثلاثون عاماً عليها، تفاصيل الخطط العسكرية التي وضعتها هيئة الأركان العامة البريطانية عام ١٩٦٠، بناءً على طلب الحكومة البريطانية آنذاك، للتدخل في الكويت ومساعدتها عسكرياً في حال قيام القوات العراقية بغزوها. ومما جاء في الوثيقة رقم (68- DEFE6) المؤرخة في الثاني والعشرين من آب ١٩٦٠، أن الخطط البريطانية للتدخل العسكري لحماية الكويت تهدف إلى تغطية الاحتمالات الآتية: تهديد الكويت من الخارج عسكرياً، وفي حال قيام انتفاضة داخلية بحتة، أو انتفاضة داخلية بتأييد تخريبي من الخارج واحتمال التهديد العسكري. وأكدت الوثيقة على أنه ليس من المحتمل حدوث ما جاء في الموقف المفترض الوارد بخصوص قيام انتفاضة داخلية بحتة، لأنه على الرغم من أن هناك تهديداً قائماً للعائلة الحاكمة، إلا أنه من الصعب تنفيذه، وذلك بسبب المركز الذي حققته عائلة الصباح في الكويت، وعدد أفراد العائلة المتزايد، وفي ظل ضعف تنظيم المعارضة. لذا، أكدت الوثيقة على الحاجة إلى دراسة احتمال قيام انتفاضة تشجعها على التخريب من العراق، أو من الجمهورية العربية المتحدة. وورد في وثائق أخرى، مؤرخة في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٠، وضع تفاصيل الخطط العسكرية من وزارة الدفاع البريطانية لإزاحة القوات العراقية من الكويت في حال قيامها بغزوها^(٧٩).

وبالعودة إلى مسألة تزويد الكويت بالطائرات البريطانية في عام ١٩٦٠، فإن المندوب السياسي جي. سي. بي. ريتشموند (Ji.Si.Bi.Ritshimund)، كان منذ البداية ضد الفكرة، ذاكراً أنه ينبغي على بريطانيا ألا تشجع حاكم الكويت على إنفاق الأموال بوسيلة غير حكيمة "، لأنه من الممكن أن يطرأ أي سبب عرضي يؤدي إلى تغيير التخطيط العسكري البريطاني تجاه الكويت. وذكر ريتشموند أن الكثيرين في

الكويت ينظرون إلى شراء تلك الطائرات على أنه إسراف غير مبرر، وسوف يستمرون في القول أن إمداد بريطانيا للكويت بالطائرات، دليلاً على رغبتها في الحصول على أموال الكويت لأي سبب كان. أو لجعل القوات العسكرية الكويتية تحت السيطرة البريطانية من خلال تزويد الكويت بالأسلحة التي لا يمكنها استخدامها إلا بمساعدة البريطانيين. وسوف يرى معارضو الشيخ عبد الله مبارك - وهم كثيرون - ذلك دليلاً آخر على الدعم البريطاني لطموحاته في الخلافة^(٨٠).

والجدير ذكره هنا، أنه غالباً ما كان رأي وزارة الخارجية البريطانية، عدم التدخل البريطاني العسكري المباشر، إذ كانت رؤيتها أنه سوف يكون من الخطأ الفادح تدخل القوات البريطانية في الكويت إلا في أوقات الطوارئ الحرجة للغاية لاستعادة النظام عندما تفشل القوات العسكرية الكويتية. فقد كان التدخل العسكري الرسمي، الاحتمال الذي تنتظر إليه وزارة الخارجية البريطانية برعب، وقد اعترف أحد المسؤولين بقوله: ((من الواضح لنا، وفي ظل الظروف الراهنة، أن تدخلنا عسكرياً في الكويت لتأمين إمداداتنا من النفط وحمايتها، سوف يكون له تأثير كارثي على سمعتنا في كل مكان)). وعلى الرغم من أنه قد ثبت لهم أن التدخل العسكري المباشر غير مطلوب، إلا أن تأثير الأحداث الإقليمية على بقاء الوجود الاستعماري في الكويت ظل مدعاة للقلق من جانب البريطانيين^(٨١).

وأمام التطورات الداخلية في الكويت والمتغيرات الخارجية كان هناك موقف لبريطانيا من تلك التطورات، ففي أواخر خمسينيات القرن الماضي، أعدت وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً للتعامل مع الأوضاع الخطيرة في الكويت وبدأت تفكر بإعادة حساباتها بشأن سياستها هناك، فزادت خشيتها من تأثير الأحداث العربية في أوضاع الكويت الداخلية وسياستها الخارجية، لاسيما أن معظم استهلاكها كان يعتمد على صادرات النفط الكويتي فضلاً عن أن كل الأرصدة المالية الكويتية كانت مودعة بالجنه الإسترليني في المصارف البريطانية بصفتها دولة الحماية، وذلك من دون شك سوف يؤثر في الاقتصاد البريطاني وبشأن ذلك أعدت الخارجية البريطانية تقريراً تضمن ضرورة أن يستفيد الشعب الكويتي من الدخل الوفير للنفط، وأن لا يكون حكراً على فئة الأمراء وبعض التجار وضرورة أن يشارك الشعب في الحكم وإعطاء الكويت الاستقلال تماشياً مع موجة التحرير السائدة في العالم التي أصبح لها صدى واسع في الكويت^(٨٢).

ومنذ مطلع ستينات القرن الماضي، حققت الكويت تقدماً مهماً في اتخاذ بعض القرارات السياسية والاضطلاع بمسؤوليات الشؤون الخارجية تمهيداً لاستقلالها وإنهاء الحماية البريطانية المفروضة على الكويت، فقد جاء في الوثيقة البريطانية رقم (f0371/148948) المؤرخة في السادس من أيلول ١٩٦٠، أن هناك ضغطاً بدأ يمارسها حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، لتحقيق استقلال الكويت، ومطالبته للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، والوكيل السياسي البريطاني في الكويت، بمفاتيح

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: ١٩٣٨-١٩٦١

الجهات الرسمية البريطانية لتسليم المسؤولية إلى الكويتيين. فقد اتخذت الكويت الخطوات اللازمة لتشريع قوانين حديثة على الأصدء كافة، لمواكبة الظروف المتغيرة^(٨٣).

وعشية الاستقلال سعت الكويت للحصول على أحدث الأسلحة لتطوير الجيش الكويتي بفروعه الثلاثة، البرية، والجوية، والبحرية. ففي كانون الثاني ١٩٦١، وفي حديث للشيخ عبد الله مبارك الصباح مع مجلة الجيش والقوات المسلحة بمناسبة العام الجديد، أعرب الشيخ عن تقديره لحجم الإنجاز في مجال الجيش بالقول: ((إن إنشاء جيش حديث قوي ليس بالعمل الهين، ولكننا استطعنا أن نرتفع بالجيش الكويتي خلال أعوام قليلة إلى مستوى الجيوش الحديثة. وأن الجيش الكويتي بلغ في تسليحه وتدريبه مستوى مرموقاً، وأن قوة الجيش لا تقدر بكثرة عدده أو قلته، وإنما بتدريبه وتسليحه. ونحن لم نأل جهداً في تزويده بأحدث أسلحة وأشدّها فعالية. فضلاً عن أن الدورات العسكرية في الداخل لا تتقطع، والبعثات العسكرية في الخارج مستمرة ومتواصلة))^(٨٤).

وهكذا التفت رغبة بريطانيا، وحاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، والحركة الوطنية الكويتية وقياداتها من القوميين، في إقامة نظام حكم دستوري بديل عن النظام العشائري القبلي السائد في الكويت آنذاك، لإثبات وجودها بوصفها دولة مستقلة وليست إمارة محمية من بريطانيا. لأهمية استقرار وضع الكويت لبريطانيا، للحفاظ على الامتيازات التي كانت تتمتع بها. وخشيتها على ما يبدو من تردّي الأوضاع الداخلية في الكويت، ومن تصرفات بعض شيوخ الأسرة الحاكمة، التي أخذت تثير السخط عند بعض فئات المجتمع الكويتي، فضلاً عن الخوف من المطالبة العراقية بضم الكويت، ومن ثم لكي لا تستغل بعض الأطراف الخارجية التردّي في الأوضاع الداخلية وعدم المساواة بين الكويتيين، باتجاه يجعل بريطانيا تفقد امتيازاتها في الكويت نهائياً^(٨٥).

وعلى اثر ذلك، بدأ في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١، تبادل المذكرات الرسمية الخاصة بإعلان استقلال الكويت بين الشيخ عبد الله السالم الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي^(٨٦). وتم إلغاء اتفاقية الحماية مع بريطانيا، وحصول الكويت على استقلالها في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١^(٨٧). وبعد إنهاء اتفاقية الحماية البريطانية وإعلان استقلال الكويت، وقع الشيخ عبد الله السالم الصباح في التاريخ ذاته على اتفاقية صداقة وتعاون مع بريطانيا، مع استعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت في حال طلبت منها الأخيرة ذلك^(٨٨).

وبلا شك بعد استقلال الكويت والتطور السياسي والدستوري لنظام الحكم، سوف تكون هناك تحولات على المستويات كافة، ومنها تطور تشكيلات المؤسسة العسكرية بما ينسجم ومرحلة الاستقلال والتحول من إمارة إلى دولة. فضلاً عن ما طرأ على الساحة المحلية والإقليمية والدولية وتأثيرها على أمن الكويت والموقف البريطاني من ذلك، لأن الكويت كما اشرنا في أعلاه، قد وقعت أيضاً على اتفاقية صداقة وتعاون

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

مع بريطانيا واستعداد من قبل الأخيرة للتدخل لحماية الكويت، إذا طلبت منها ذلك، حتى عقب إعلان استقلالها.

الخاتمة:

بعد دراسة المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: (١٩٣٨-١٩٦١) توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي يمكن إدراج أهمها على النحو الآتي :

أولاً : أن المؤسسة العسكرية في الكويت حديثة العهد والتكوين، ولم يكن لها دور في تأسيس الدولة الكويتية واستقلالها، لأسباب عدة أظهرها البحث في طياته، منها السيطرة البريطانية على الكويت، ولاسيما على الشؤون الخارجية منذ توقيع الكويت على اتفاقية الحماية البريطانية عام ١٨٩٩، والتزام خلفاء الشيخ مبارك الصباح من حكام الكويت بشروطها من بعده، ومن ثم عدم قدرتهم وفق شروط الاتفاقية على التعاون مع الدول الأخرى في قضايا تسليح الجيش وتدريبه أو التعاونات العسكرية والفنية وغيرها، مما يقوي المؤسسة العسكرية وقوتها الدفاعية. وعلى وفق ذلك، بقت الكويت تابعة لبريطانيا في كثير من التشكيلات العسكرية قبل الاستقلال، لا سيما أن شؤون الكويت الأمنية من مسؤوليات دولة الحماية البريطانية بموجب اتفاقية ١٨٩٩. فضلاً عن ضعف إمكانيات الكويت الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المدة التي بدأت تنشأ بها النواة الأولى للمؤسسة العسكرية في الكويت، ناهيك عن صغر المساحة الجغرافية للكويت، وقلة كثافتها السكانية، ألقى بظلاله على ضعف القوات الأمنية وقلة أعضائها وقدراتها العسكرية، حتى أنه كان هنالك تداخل بين القوات الأمنية والشرطة وحرس الحدود والجيش الذي تفرع من قوات الأمن العام فيما بعد. الأمر الذي استغلته دولة الحماية البريطانية في موقفها تجاه المؤسسة العسكرية الكويتية في بداية نشأتها، فقد بدأ لنا جلياً من خلال البحث، كيف كان التعامل منذ الجذور التاريخية لنشأتها ورفضها لمحاولات الشيخ مبارك الصباح في زيادة الأسلحة للكويت، مروراً بالمجلس التشريعي الكويتي الأول لعام ١٩٣٨، الذي شجعت بريطانيا في البداية على تأسيسه، إلا أن انجازاته هدت مصالحها ومنها تدخله في شؤون الأمن والنفط وغيرها من الأمور التي شكلت خطر على مصالحها وكيونة بقاءها المرتكزة على حماية الكويت أمنياً، إذ في حال انتفى ذلك السبب وقوت الكويت أمنياً وعسكرياً، انتفت الحاجة للحماية البريطانية.

ثانياً: اتضح من خلال البحث، أن نقطة التحول في تاريخ الكويت على الأصعدة كافة، ومنها الصعيد الأمني، جاءت عقب تصدير النفط واستثماره في عام ١٩٤٦، وأثره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على الكويت، ومن ثم على بناء المؤسسة العسكرية بشكل أكثر تنظيماً عن المرحلة السابقة، بحكم

متطلبات السياسة والاقتصاد والوضع الاجتماعي والأمني في الحقبة الزمنية (١٩٤٦-١٩٦١)، إذ اكتملت تشكيلات المؤسسة العسكرية المختلفة. فضلاً عن التغييرات المحلية والإقليمية والدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتراجع مكانة بريطانيا في الخليج العربي، وبدء حصول إمارات الخليج العربي على استقلالها وفي مقدمتها الكويت، ومن ثم انعكست تلك التحولات الاقتصادية والأحداث العربية والدولية على بناء قدرات الكويت العسكرية من خلال تسليحها، وزيادة إعداد جيشها وتغيير الموقف البريطاني لصالحها منذ منتصف الخمسينات ومطلع الستينات من القرن الماضي. فمن خلال تتبعنا لمسار تاريخ نشأة المؤسسة العسكرية في الكويت منذ جذورها الأولى، يبدو إن بريطانيا لم تسهم إسهاماً فاعلاً في بناء القدرات العسكرية الكويتية على المستويات كافة، لاسيما فيما يخص تأسيس جيش للكويت أو تدريبه أو تسليحه، إلا عشية الاستقلال وتأثير الأحداث العربية والقومية في محاربة الاستعمار والضغط عليه، حينها بدأت التوجهات الحقيقية بتدريب الجيش الكويتي وزيادة إعداده وتسلحه بشكل أكثر تطوراً. فمع كل أزمة محلية أثرت على المصالح البريطانية وعلى النظام في الكويت منذ منتصفات الخمسينات تحديداً منذ أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، وتداعياتها على أمن الكويت ثم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، الذي كانت بريطانيا احد أطرافه، ومن ثم اثر على وضعها في الكويت، مروراً بثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وتحول نظام الحكم في العراق من ملكي إلى جمهوري ومخاوف الكويت وبريطانيا على حد سواء، من ضم الكويت إلى العراق. فضلاً عن اثر الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، ومناداة بعض الكويتيين القوميين بانضمام الكويت إليها. كل تلك الأحداث كان لها ارتباط واثر على المؤسسة العسكرية في الكويت وعلى الموقف البريطاني منها، لتداعياتها الأمنية الخطيرة على الكويت. الأمر الذي جعل بريطانيا تحسم موقفها المتذبذب سابقاً من بناء المؤسسة العسكرية، إذ كان موقفها مطلع الخمسينات بين المؤيد لوجود قوات عسكرية كويتية لحماية الوضع السياسي والاقتصادي من جهة، وبين خشيتها من تنامي تلك القوات بالشكل الذي يدفع الكويت ربما إلى الاستغناء عن حمايتها ومن ثم الضرر بالمصالح البريطانية من جهة ثانية. وعليه نستطيع القول، أن الموقف البريطاني منذ عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٥ كان غير داعماً، ومنذ عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٥، كان متناقضاً بين الدعم وبين المخاوف من تنامي القوة العسكرية الكويتية واكتمال نشأة بقية أركان المؤسسة العسكرية عقب استثمار النفط بقوة. أما من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦١، كان الموقف البريطاني داعماً إلى حد ما، باتجاه تسليح الكويت وتدريب الجيش وانتداب بعض البريطانيين لتلك المهمة، وبدء تغيير الموقف نحو ضرورة العمل على تقوية المؤسسة العسكرية في الكويت وتمكينها عسكرياً، إلى أن تم منح الكويت استقلالها في عام ١٩٦١.

ثالثاً: أن أهم مسألة في بناء المؤسسة العسكرية وقوتها لأي دولة، هي مسألة التسليح، وقد كشف البحث عن مدى احتكار بريطانيا لمسألة التسليح والمعدات العسكرية التي طالبت الكويت بشرائها من بريطانيا،

والتي كثيراً ما كانت الأخيرة تماطل في تزويد الكويت بها، فضلاً عن احتكارها لمسألة التسليح وعدم تعاون الكويت مع الدول الأخرى في ذلك. وبما أن الكويت طيلة تلك المدة كانت لازالت إمارة محمية من دولة عظمى مهيمنة على مقدراتها، فحتماً ليس من مصلحتها منحها قدرات تسليحية كبيرة حتى لا تخرج عن هيمنتها. ومن ثم، عملت بريطانيا على تسليح الكويت بالكم الذي يوفر الحماية للنظام الداخلي ولبقاء الأسرة الحاكمة، للحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، لاسيما بعد اعتماد بريطانيا منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي على النفط الكويتي بنسبة كبيرة. لذلك بدأ جلياً من خلال البحث، أنه مع كل أزمة أمنية واضطرابات داخل الكويت تضطر بريطانيا على مساندة الحكومة الكويتية وعلى الموافقة على تزويدها بالأسلحة، ما جعل الموقف البريطاني متذبذب في مواقفه من ناحية الموافقة على التسليح بناءً على تلك المعادلة القائمة على تدهور الأوضاع السياسية العربية التي أثرت على أمن الكويت وعلى النظام إلى أن أجبرتها تلك الأوضاع مع انتشار القومية ومحاربة الاستعمار في المنطقة العربية الموافقة على تزويدها بالأسلحة وانتداب البريطانيين لتدريبهم عليها.

رابعاً : ختاماً توصل البحث، إلى أنه على الرغم من أن الكويت كانت إمارة محمية من بريطانيا خلال مدة البحث، وليست دولة، إلا إنها عملت على بناء المؤسسة العسكرية وأنشأتها نظامياً منذ عام ١٩٣٨، واهتمت بتطويرها تدريجياً والعمل على إكمال تشكيلاتها المختلفة على مراحل تاريخية متعاقبة من وجودها بوصفها إمارة حتى تاريخ استقلالها، إذ كانت طوال تلك المدة في طور النشأة للتشكيلات العسكرية المختلفة. ومن ثم، كان للكويت دور في تنظيم شؤون الأمن الداخلي وحفظ النظام والضغط على بريطانيا أحياناً لتزويدها بالأسلحة منذ عهد حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح إلى عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح، الذي كان له دور في استقلال البلاد والسيطرة على الأوضاع الأمنية المضطربة التي مرت بها الكويت أحياناً أخرى. فضلاً عن شخصية قائد الجيش الكويتي ومدير الأمن العام الشيخ عبد الله مبارك الصباح، الذي كان له دور بوصفه عنصر أساس في نشأة المؤسسة العسكرية في الكويت خلال حقبة ما قبل الاستقلال تحديداً، وتسمنه للمناصب العسكرية من إدارة الأمن العام والجيش، حتى أنه أنشأ المدرسة الأولى للأمن العام في الكويت آنذاك، متبرعاً بمكانها، بمنزل والدته، ومن ثم دعم المؤسسة العسكرية بمقدراته منذ البواكير الأولى لتكويناتها، وقيادته للجيش وتدريبه والسيطرة على الأوضاع الأمنية إلى الحد الذي شكل خطراً على المصالح البريطانية. وخشية بريطانيا منه ومن توجهاته في خدمة المؤسسة العسكرية وقيادته الفذة للجيش، حتى أنه تسبب أحياناً في إخراج بريطانيا وإجبارها على تزويد الكويت بالأسلحة المطلوبة، وخشيتهم من أن يلجأ إلى دول أخرى للتسلح، مما سبب تهديداً مباشراً على البريطانيين آنذاك ودورهم في حماية الكويت والدفاع عنها.

الهوامش:

(١) تقع الكويت في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي بين دائرتي عرض (٢٨ ، ٣٠) درجة شمالاً وبين خطي الطول (٤٦،٤٩) درجة شرقاً، أما حدودها السياسية فيحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الخليج العربي. وتبلغ مساحة الكويت الإجمالية (١٧٨١٨) كيلو متراً مربعاً. ينظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٣٢-٣٣ ؛ خالد حريميس فلاح العازمي، العمران في دولة الكويت : دراسة في جغرافية التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٢. وللمزيد من التفاصيل حول نشأة الكويت ينظر : ب. ج. سلوت، نشأة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٣)، ص ١١٦-١٩٠ ؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، ذاكرة الكويت : صور ووثاق عن العلاقات الكويتية السعودية، (الكويت، ٢٠١٤) ص ١٦-٢٥ ؛ شيما نبييل عبد الله الملا، مجالس حكام الكويت بعيون الرحالة الغربيين، (الكويت، ٢٠١٧)، ص ١٩-٢١ ؛ Michael S. Casey, The History of Kuwait, Westport Connecticut, London, 2007, p. 24.

(٢) الشيخ مبارك الصباح : وُلِدَ في الكويت عام ١٨٤٤، تولى الحكم في السابع عشر من أيار ١٨٩٦، بعد قتله لأخويه محمد وجراح الصباح، لقب بـ (مبارك الكبير)، ويعد مؤسس الكويت الحديثة، تسلم الشيخ مبارك حكم إمارة الكويت في ظل ظروف سياسية استثنائية، فقد كانت مدة صراع بين قوى مختلفة أهمها صراع بين الوجود البريطاني في الخليج وبين الدولة العثمانية في أعوامها الأخيرة. وقد اختار مبارك الميل لبريطانيا، ووقع معها معاهدة الحماية عام ١٨٩٩. توفى في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٥. ينظر: ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥)، ص ١٥٢٥-١٥٢٦؛ زهرة ديكسون فريث، الكويت كانت منزلي، منشورات دار الكاتب العربي للتأليف والترجمة والنشر، (بيروت، د. ت)، ص ٢٣ ؛ عبد الله يوسف الغنيم، بحوث مختارة من تاريخ الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٥)، ص ٥٤ ؛ عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، منشورات دار قرطاس، (الكويت، ١٩٩٨)، ص ٢٧ ؛ B. J. Slot, Mubarak AL – Sabah, Founder of Modern Kuwait 1896 – 1915, (London, 2005), p. 1 – 5 .

(٣) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥)، ص ٥٠١-٥٠٢، ٥٧٢.

(٤) أيمن فؤاد سيد، الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح مختارات من الأرشيف الفرنسي (١٨٩٦-١٩١٥)، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠١١)، ص ٩-١٠.

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: ١٩٣٨-١٩٦١

- (٥) سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح : مؤسس دولة الكويت الحديثة، منشورات دار سعاد الصباح، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٦٥ .
- (٦) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥)، ص ٣٧٣٤ .
- (٧) في بداية عام ١٨٨٨، قام أمير شمرّ محمد ابن رشيد، بمساعدة الدولة العثمانية بغزو نجد بقوة كبيرة أجبرت ابن سعود على الانسحاب من الرياض. وأعلن ابن رشيد نفسه " أميراً لنجد " ونقل الحكم من الرياض إلى مدينته حائل إلى الشمال. توفي محمد ابن رشيد عام ١٨٩٧، فأحى موته آمال آل سعود، وقد خلفه ابنه عبد العزيز بن رشيد. وفي أوائل ١٩٠٢، غادر الكويت عبد العزيز ابن سعود، ودخل الرياض سراً، وأظهر نفسه لعامة السكان الذين نادوا به حاكماً لهم وطردوا موظفي ابن رشيد. وفي تشرين الثاني ١٩٠٢، أوقع هزيمة نكراء بابن رشيد في الدلم (حاضرة الخرج). وفي شباط ١٩٠٤ هاجم ابن سعود ابن رشيد وهزمه أيضاً، وقتل (٣٠٠) من رجاله واستولى على بريدة وعنيزة وحائل. وهرب ابن رشيد إلى السماوة، طالباً حماية العثمانيين. وفي رسالة معنونة إلى السلطان العثماني، كشف ابن رشيد مخططات بريطانيا الزعومة تجاه الكويت التي كان حاكمها الشيخ مبارك، وقال أنه يتآمر مع ابن سعود للاستيلاء على نجد بكاملها، والمضيّ حتى البحر الأحمر، إذ يرغبان في وضع نفسيهما تحت الحماية البريطانية. وعلى اثر ذلك، أمر السلطان بإرسال أربع كتائب لمساعدته. وزحفت تلك القوة المؤلفة من (٢٠٠٠) رجل من السماوة في نيسان ١٩٠٤ وسارت مدة ثلاثون يوماً، ووصلت إلى بريدة. وقد هاجم ابن سعود تلك القوة في الأول من حزيران ١٩٠٤، وبدد شملها مع شمل (٥٠٠٠) من إتباع ابن رشيد. ينظر : وثائق متفرقة عن الجزيرة العربية للأعوام (١٩٠٣-١٩١٣)، نقلاً عن : نجدة فتحي صفوة (ترجمة وتحرير)، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، الجزء الأول، (١٩١٤-١٩١٥)، (بيروت، ١٩٩٦)، ص ١٢٨-١٢٩ .
- (٨) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي (١٨٥٨-١٩١٤):دراسة وثائقية،(الرياض، ١٩٨٢)، ص ٩٢؛ سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٧ .
- (٩) ينظر : رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الأسلحة في الخليج العربي (١٨٨١-١٩١٤)، منشورات دار علاء الدين، (دمشق، ٢٠٠٠)، ص ٤٤-٤٥ .
- (١٠) سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩ .
- (١١) المصدر نفسه، ص ٦٩-٧٢ .
- (١٢) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص ٩٥ .
- (١٣) سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ٧٣ .
- (١٤) رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص ٤٥ .
- (١٥) عرفت الكويت أول حركة إصلاحية في عام ١٩٢١، عندما سعت مجموعة من أعيان البلاد ومعظمهم من التجار إلى إجراء بعض الإصلاحات في إدارة شؤون الحكم، وأسسوا مجلس الشورى الكويتي. واستمرت

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

الحركة الإصلاحية في الكويت حتى أصبحت أكثر تنظيماً في عام ١٩٣٨، بتأسيس المجلس التشريعي الكويتي، إذ لم تقتصر على التجار والأعيان فقط، وإنما عبرت عن رغبة الفئات الاجتماعية. وعلى الرغم من إن المجالس التي تشكلت مع بداية ثلاثينات القرن الماضي مثل: مجلس البلدية، ومجلس المعارف، ودائرة الصحة، ودائرة الأوقاف، قد فشلت في أن تكون نواة للتجربة الديمقراطية نتيجة اختيار أكثر أعضائها من دون انتخابات حقيقية، إلا أنها كانت عامل ازدياد للوعي السياسي والثقافي بفضل المشاركة الشعبية الأولى التي عرفتها الكويت. حازم حميد جبر، الحركات الإسلامية والإصلاح السياسي في الكويت (١٩٩٢-٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٣، ص ٣٣، ٣٧. وللمزيد من التفاصيل حول مجلس الشورى ١٩٢١، والمجلس التشريعي الكويتي ١٩٣٨، والمجالس الأخرى التي تشكلت في الثلاثينات ينظر: خالد سليمان العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني سكرتير مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني، (د. م، د. ت)، ص ٨ - ٣٥.

(١٦) نواف وبدان الجشعمي، الطريقة الإحترافية في كتابة المحاضر الشرطة وفق السلسلة الإجرائية في كتابة المحاضر الشرطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشورات وزارة الداخلية: مركز بحوث شرطة الشارقة، (الشارقة، ٢٠١٠)، ص ٤٤ - ٤٥.

(١٧) الشيخ أحمد بن جابر بن مبارك الصباح: وُلِدَ عام ١٨٨٥، تولى الحكم بعد وفاة عمه الشيخ سالم بن مبارك الصباح في التاسع والعشرين من آذار ١٩٢١، شهدت الكويت في عهده نهضة في نواحي الحياة المختلفة، بسبب اكتشاف النفط عام ١٩٣٨، ففي عهده أنشأت بلدية الكويت، وازداد الاهتمام بالتعليم، وبإنشاء المستشفيات الحديثة. وشهد عهده التوقيع على اتفاقية امتياز التنقيب عن النفط وتصدير أول شحنة منه عام ١٩٤٦، توفي في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٠. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ١٠٦؛ عبد الهادي العدواني، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، الطبعة الثانية، دار الكتاب الحديث، (الكويت، ١٩٩٥)، ص ١٧؛ عبد الله يوسف الغنيم، رحلة تاريخية لسمو الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى لندن عام ١٩٣٥، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠١٠)، ص ٥.

(١٨) ينظر: محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، منشورات دار أسامة، (عمان، ٢٠٠٥)، ص ٨١٨.

(١٩) الشيخ صباح السالم الصباح: وُلِدَ في الكويت عام ١٩١٣، تولى الحكم في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥، بعد وفاة أخيه الشيخ عبد الله السالم الصباح، وقد تحقق في عهده العديد من الانجازات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. توفي في الثلاثين من كانون الأول ١٩٧٧. ينظر: عبد المالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص ٣١.

(٢٠) نواف وبدان الجشعمي، المصدر السابق، ص ٤٥.

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٦١-١٩٣٨"

- (٢١) عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، (الكويت، ١٩٨٠)، ص ١٧٠-١٧١.
- (٢٢) قيس جواد علي الغزيري، امتيازات نفط الكويت وآثارها الاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٤-١٩٦١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ١٢٢.
- (٢٣) عبد الله خالد الحاتم، المصدر السابق، ص ١٧٢.
- (٢٤) يوسف الشهاب، النواة الأولى لشرطة الكويت، صحيفة القبس الكويتية، ٢ أيار ٢٠١٥.
- (٢٥) سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، الطبعة الخامسة، منشورات دار سعاد الصباح، (الكويت، ٢٠١٣)، ص ١١٧-١١٩.
- (٢٦) الشيخ عبد الله مبارك الصباح (١٩١٤-١٩٩١) سيرة موجزة، منشورات دار سعاد الصباح، (الكويت، د. ت)، ص ٧.
- (٢٧) نقلاً عن : سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ١١٩ ؛ الشيخ عبد الله مبارك الصباح (١٩١٤-١٩٩١) سيرة موجزة، المصدر السابق، ص ٧.
- (٢٨) عبد الله السالم المبارك الصباح : وُلِدَ عام ١٨٩٥، تولى الحكم عام ١٩٥٠، بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر الصباح. لُقِبَ بـ (أبو الدستور)، إذ شهد عهده إلغاء معاهدة الحماية البريطانية المفروضة على الكويت منذ عام ١٨٩٩، واستبدالها بمعاهدة تعاون وصدقة في عام ١٩٦١، وبموجب ذلك حصلت الكويت على استقلالها، توفي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥. ينظر: زهرة ديكسون فريث، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٦ ؛ أحمد مصطفى أبو حاكم، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠-١٩٦٥)، منشورات ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٤)، ص ٢٧٣-٢٧٥ ؛ الديوان الأميري الكويتي، شجرة أسرة آل الصباح، منشورات مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، (الكويت، ٢٠٠٨)، ص ١ ؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت في مجلة لايف الأمريكية عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥)، ترجمة وتعليق طارق عبد الله فخر الدين، (الكويت، ٢٠١٧)، ص ١٠، ٣٤، ٧٩.
- (٢٩) رغد باسل وسمي وإياد ناظم جاسم، دور الوكلاء والمقيمين السياسيين في الكويت (١٩٠٤-١٩٤٣)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد ١٩، العدد ٣، أيلول ٢٠٢٢، ص ٢٤٤٢.
- (٣٠) في الثلاثون من حزيران ١٩٤٦، تحديداً تم تصدير أول شحنة من نفط الكويت. وقد استمر بعد ذلك العام، عقد الاتفاقيات بين حُكام الكويت وشركات النفط الأجنبية لاستثمار النفط في الكويت خلال الأعوام : (١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٥، ١٩٥٨، ١٩٦١). ينظر : هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، صحارى للطباعة والنشر، (د. م، ١٩٩٠)، ص ٢٥٧ ؛ وزارة النفط الكويتية، وثائق نفطية، إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة، (الكويت، د. ت)، ص ١-٤٨.

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

(٣١) أحمد السعودي وأحمد طاهر، الديمقراطية الكويتية : التاريخ - الواقع - المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة ٢٠١١) ، ص ٤٧.

(٣٢) قيس جواد علي الغريبي، المصدر السابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٣٣) قيس جواد علي الغريبي، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٤ ؛ سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧.

(٣٤) في عام ١٩٤٨، تأسست أول دائرة لجوازات السفر والجنسية في الكويت، بطلب من حاكمها الشيخ أحمد الجابر الصباح، فقد كانت الحاجة كبيرة أيام دائرة الأمن العام لإصدار جوازات سفر للكويتيين، وتحقيقاً لتلك الغاية تم تأسيسها برئاسة الشيخ عبد الله مبارك الصباح ونائبه الشيخ عبد الله أحمد الصباح، وكان المعتمد البريطاني سابقاً هو الذي يصرف الجواز، وكان عبارة عن ورقة مكتوب فيها كل معلومات صاحب الجواز. الشيخ عبد الله مبارك الصباح (١٩١٤-١٩٩١) سيرة موجزة، المصدر السابق، ص ٨ ؛ يوسف الشهاب، المصدر السابق.

(٣٥) مصطفى صادق هو خال ملكة مصر السابقة ناريمان، وقد حضر بعد ثورة ١٩٥٢، للإقامة في الكويت، تولى إدارة نادي الطيران الكويتي عند تأسيسه في عام ١٩٥٣. ينظر : سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٣٦) الشيخ عبد الله مبارك الصباح (١٩١٤-١٩٩١) سيرة موجزة، المصدر السابق، ص ١٤ ؛ عبد الرزاق الحزامي، (٩٠) عاماً على انطلاق مسيرة الطيران في الكويت، وكالة الأنباء الكويتية(كونا) ، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٨ ؛ تاريخ الطيران العسكري الكويتي، ٦ آذار ٢٠١٦ ،

<http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=987>

(٣٧) خالد الزيد، الذكرى الثامنة والأربعين لإنشاء القوة الجوية الكويتية تصادف غداً، وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، ٧ كانون الأول ٢٠٠١.

(٣٨) نقلاً عن : رغد باسل وسمي وإياد ناظم جاسم، المصدر السابق، ص ٢٤٤٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٤٤-٢٤٤٥.

(٤٠) كان حكام البحرين (آل خليفة) من ضمن عتوب الكويت: (آل الصباح ، والجلاهمة، وآل خليفة)، الذين اتفقوا في عام ١٧١٦، على تشكيل نظام حكم إداري واضح المعالم في الكويت، بزعامة شخصية قوية ومقبولة من الجميع، وبعد التشاور فيما بينهم، اتفقوا في ذلك العام أن يتولى آل الصباح شؤون الحكم والإدارة، وآل خليفة التجارة، والجلاهمة العمل في البحر، على أن يقتسم الجميع الأرباح بينهم بالتساوي. إلا أن آل خليفة قرروا بمرور الزمن أن يبطلوا الاتفاق، ويهاجروا عن الكويت، ورحلوا إلى قطر، وأقاموا في الزيارة لمدة مؤقتة، إلى أن تمكنوا في عام ١٧٨٣ من الاستيلاء على جزيرة البحرين، ومن ثم أصبحوا حكاماً عليها. حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة النعمان، (النجف الاشرف، ١٩٦٨)، ص ١٤٩ ؛

Bombay Government, Selection From Records of Bombay Government, No-XXIV, Historical Sketch of the Uttoobe of Arabs, Bahrain, (1719 - 1853), (Bombay, 1856), p. 362 .

وللمزيد من التفاصيل حول حكم أسرة آل خليفة في البحرين ينظر :

A. de L. Rush, Bahrain the ruling family of AL-Khalifah, archive editions, (British, 1991).

(٤١) رعد باسل وسمي وإياد ناظم جاسم، المصدر السابق، ص ٢٤٤٥ - ٢٤٤٦.

(٤٢) سايمون سي. سميث، الكويت (١٩٥٠ - ١٩٦٥) بريطانيا، آل الصباح والنفط، ترجمة : بدران حامد، مطبعة جامعة أكسفورد لصالح الأكاديمية البريطانية، (لندن، ١٩٩٨)، ص ٤٥.

(43) Ash Rossiter, Britain and the Development of Professional Security Forces in the Gulf Arab States ,1921-1971 :Local Forces and Informal Empire, Submitted to the University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies , February 2014, p.152 -154

(٤٤) ف. ف. ترونيكوف، ثلاث سنوات في الكويت (١٩٧٠ - ١٩٧٣)، ترجمة : محمد عيسى الأنصاري وناصر محمد الكندري، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠١٤)، ص ٢٨٥.

(45) Ash Rossiter, Op.Cit.,p.152 , 154.

(٤٦) من الناحية الرسمية كان لا بد أن تعترف الحكومة البريطانية بولاية الحاكم الجديد للكويت، تماشياً مع المعاهدة المنعقدة مع الشيخ مبارك الصباح على أن يكون الحكم معقوداً لذريته، وعلى ذلك الأساس تم الاتفاق مع الحكومة البريطانية التي يمثلها بالخليج العربي المقيم السياسي، وتم الاتفاق على أن يكون الخامس والعشرين من شباط ١٩٥٠، يوم اعتراف بريطانيا رسمياً من خلال معتمدها بالخليج بولاية الحاكم الجديد عبد الله السالم الصباح. بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزء : (٢ - ٣)، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٤)، ص ٤١.

(٤٧) سايمون سي. سميث، المصدر السابق، ص ٣٧ - ٣٩.

(48) Ash Rossiter, Op.Cit.,p.152 , 154 - 157.

(٤٩) سايمون سي. سميث، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٥٠) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص ١٢٣ ؛ يوسف الشهاب، المصدر السابق.

(٥١) قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٥٢) سايمون سي. سميث، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٥٣) أحمد محمد الخطيب: سياسي قومي وطبيب كويتي، وُلِدَ في منطقة الدهلة عام ١٩٢٨، أسس في عام ١٩٥٢، حركة القوميين العرب مع بعض الطلبة القوميين إثناء دراسته للطب العام في الجامعة الأمريكية ببيروت، كان نائب لأكثر من دورة برلمانية بعد الاستقلال، إذ شغل منصب نائب الرئيس بالمجلس التأسيسي، الذي أنجز الدستور الدائم للكويت (١٩٦١-١٩٦٣)، وانتُخِبَ في مجلس الأمة الكويتي الأول (١٩٦٣ -

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

(١٩٦٧)، واستمر في العمل بالمجال البرلماني والسياسي إلى عام ١٩٩٢، اعتزل بعدها العمل السياسي وتفرغ إلى عيادته الخاصة. توفي في عام ٢٠٢٢. ينظر : ياسمين علي محمد شخصيات كويتية لها تاريخ، مجلة العامل، (الكويت: تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت)، العدد ٥٠٣، ١٦ آذار ٢٠١١، ص ٤٤؛ أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٢٧ - ٥٥.

(٥٤) رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، موقف الكويت من القضايا المصرية (١٩٥٢ - ١٩٦١)، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، (البصرة)، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ٨٥ - ٨٦.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٨٧ - ٨٨.

(56) Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 157 - 158 .

(57) Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 158 .

(٥٨) ينظر : أحمد الخطيب، المصدر السابق، ص ١٥٧ - ١٦٠.

(٥٩) منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي، تم تعديل بعض اتفاقيات امتيازات النفط بين شيخ الكويت من جهة، وشركة دارسي الكويت المحدودة المدعوة بالشركة البريطانية، وشركة جلف الكويت المدعوة بالشركة الأمريكية من جهة ثانية. ينظر نص الوثيقة رقم (٥٠) في: سندس العبيد ومضحي الشمري: (إعداد وتعليق)، مستندات نفطية، إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة وزارة الطاقة (النفط)، (الكويت، د. ت)، ص ٧٦ - ٧٧، ٢٩٩ - ٣٠١.

(٦٠) رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، المصدر السابق، ص ٨٩ - ٩٠.

(٦١) أحمد الخطيب، المصدر السابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٦٢) جاسم عبد العزيز عبد الوهاب القطامي: سياسي كويتي قومي، وُلِدَ في حي شرق من مدينة الكويت عام ١٩٢٧، تخرج من كلية الشرطة في مصر، وكان حينها أول كويتي مؤهل في العلوم الشرطية، ومن ثم عُيِّنَ في عام ١٩٥٣، مديراً لشرطة الكويت، واستقال في عام ١٩٥٦، على اثر رفضه تنفيذ الأوامر الموجهة إليه للتصدي للمتظاهرين الكويتيين الذين خرجوا دعماً وتأييداً لمصر وجمال عبد الناصر. وكان خطابه في عام ١٩٥٩، الذي كُفِّه به من حركة القوميين العرب في الكويت، بمناسبة الذكرى السنوية للوحدة بين مصر وسوريا، أحد أسباب إلغاء أنشطة الأندية الثقافية في الكويت، وبعد استقلال الكويت عُيِّنَ القطامي في عام ١٩٦٢، مستشاراً بالديوان الأميري، وانتقل بعدها للعمل بوصفه وكيلاً أولاً في وزارة الخارجية الكويتية، وفاز بعضوية مجلس الأمة الكويتي للأعوام : (١٩٦٣، ١٩٧٥، ١٩٨٥)، وشغل بعدها مناصب عدة، كان آخرها توليه منصب رئيس جمعية حقوق الإنسان العربية في الكويت. توفي في التاسع والعشرين من حزيران ٢٠١٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : غانم النجار، عام على رحيل الرجل الذي ما فقد ظلّه، جريدة الجريدة الكويتية، العدد ٢٠١٥، ٢ تموز ٢٠١٣.

(٦٣) أحمد الخطيب، المصدر السابق ص ١٦٢.

(٦٤) هدى رياض عبد الحمزة الخزاعي، جاسم عبد العزيز القطامي ودوره النيابي والسياسي في الكويت (١٩٢٧ - ٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢٢، ص ١٠٦ .
(٦٥) أحمد الخطيب، المصدر السابق، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٦٦) أن اكتشاف النفط وموارده الكبيرة جعل النظام يتحرر من السيطرة المالية لطبقة التجار التي كانت الممول الأساس لدخل الكويت، مما عزز النقل السياسي لتلك الطبقة. ومن ثم، جاء النفط لينفذ اقتصاد البلاد، ولكنه في الوقت ذاته أنهى المعادلة السياسية في الكويت. فبعد أن كان النظام يعتمد على التجار في تمويل البلاد أصبح التجار تحت رحمة أموال النفط المحتكرة من النظام بحسب اتفاقية الحماية واتفاقية الامتياز لشركات النفط التي كانت منعقدة بين تلك الشركات وحاكم الكويت بصفته الشخصية، فعائدات النفط هي ملك شخصي للحاكم آنذاك. وقد وضعت مرافق البلاد جميعها تحت سيطرة أفراد العائلة الحاكمة الذين ترأسوا الإدارات المهمة في الأمن والجيش والشرطة والبلدية والمعارف والإشغال العامة والصحة والأوقاف. حتى المجالس المتعددة المنتخبة في خمسينيات القرن الماضي، كانت برئاسة أفراد من أسرة آل الصباح. ينظر : أحمد الخطيب، الكويت من الدولة إلى الإمارة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٦٧) سايمون سي. سميث، المصدر السابق، ص ١١٤ .

(68) Ash Rossiter, Op.Cit.,p.. 158 -159 .

(69) Richard Stables, Relations between Britain and Kuwait (1957 - 1963),
A thesis PhD submitted To Department of Politics and International
Relations at the University of Warwick 1996, P. 125 .

(٧٠) يوسف الشهاب، المصدر السابق.

(٧١) نقلاً عن : سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٧٣) انتهى الدور العسكري للشيخ عبد الله مبارك الصباح بعد استقلال الكويت، عندما أجبرته إجراءات متضافرة من جانب أسرة آل الصباح على الاستقالة وأرسلته إلى المنفى. للمزيد من التفاصيل ينظر : سايمون سي. سميث، المصدر السابق، ص ٤٣ .

(٧٤) مرسوم أميري بشأن تعيين رؤساء دوائر الحكومة الكويتية، جريدة الكويت اليوم، ٧ شباط ١٩٥٩، ص ١ ؛ ذكرى الأمير الوليد سعد العبد الله خالدة في قلوب ووجدان الكويتيين، الإنباء الكويتية، ١٢ أيار ٢٠١٩ ؛ مرسوم أميري رقم (٧) لعام ١٩٦١ بتعيين رئيس للشرطة والأمن العام، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٣١، ١٧ حزيران ١٩٦١، ص ١ ؛ مرسوم أميري رقم (٨) لعام ١٩٦١ بشأن إجراء تعديلات في دوائر الحكومة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٣٢، ١٧ حزيران ١٩٦١، ص ١ .

(75) Ash Rossiter, Op.Cit.,p.. 159-160.

(76) Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 160 - 161.

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

- (٧٧) دعاء علي سرحان الزيدي، المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦١ - ١٩٦٣) : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٧، ص ٣٦.
- (78) Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 161 -162.
- (٧٩) ينظر : الوثيقة رقم (DEFE6 -68)، لجنة رؤساء الأركان : مذكرة أعدت من قبل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦٠، والوثيقة رقم (F0371/148948)، المؤرخة في: ٢٦ أيلول ١٩٦٠، نقلاً عن: وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ - ١٩٦٠)، (لندن، ١٩٩١)، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، ٣٠١ - ٣٠٢.
- (80) Ash Rossiter, Op.Cit.,p. 162.
- (٨١) سايمون سي. سميث، المصدر السابق، ص ١١٤ - ١١٥.
- (٨٢) دعاء علي سرحان الزيدي، مجلس الأمة الكويتي: دراسة تاريخية في محاضر الفصل التشريعي الأول (١٩٦٣-١٩٦٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٢، ص ٢٥.
- (٨٣) الوثيقة رقم (f0371/148948) المؤرخة في السادس من أيلول ١٩٦٠، نقلاً عن : وليد حمدي الأعظمي، المصدر السابق، ص ٣٠٢ - ٣٠٤.
- (٨٤) ينظر: سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، المصدر السابق، ص ١٦١ - ١٦٢.
- (٨٥) دعاء علي سرحان الزيدي، مجلس الأمة الكويتي، المصدر السابق، ص ٢٨.
- (٨٦) إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، منشورات مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ١٩٩.
- (٨٧) ينظر: ملحق خاص بيوم الاستقلال، جريدة الكويت اليوم، ملحق العدد ٣٣١، ١٩ حزيران ١٩٦١، ص ١ - ٤.
- (٨٨) ينظر: تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس ، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٠-٢٣٣ ؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت وبريطانيا صداقة تاريخية ، (الكويت، ٢٠٠٧)، ص ٣٣.

قائمة المصادر:

أولاً : الوثائق المنشورة باللغة العربية :

- مرسوم أميري بشأن تعيين رؤساء دوائر الحكومة الكويتية، جريدة الكويت اليوم، ٧ شباط ١٩٥٩.
- مرسوم أميري رقم (٧) لعام ١٩٦١ بتعيين رئيس للشرطة والأمن العام، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٣١، ١٧ حزيران ١٩٦١.
- مرسوم أميري رقم (٨) لعام ١٩٦١ بشأن إجراء تعديلات في دوائر الحكومة، جريدة الكويت اليوم، العدد ٣٣٢، ١٧ حزيران ١٩٦١.

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

- ملحق خاص بيوم الاستقلال، جريدة الكويت اليوم، ملحق العدد ٣٣١، ١٩ حزيران ١٩٦١.

ثانياً: الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية :

- A. De. L. Rush. Bahrain the Ruling Family of AL – Khalifah, (Oxford, 1991) .
- Bombay Government, Selection from Records of Bombay Government – No – XXIV, (Bombay, 1856) .

ثالثاً: الكتب الوثائقية المنشورة باللغة العربية :

- الديوان الأميري الكويتي، شجرة أسرة آل الصباح، منشورات مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، (الكويت، ٢٠٠٨) .
- أيمن فؤاد سيد، الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح مختارات من الأرشيف الفرنسي (١٨٩٦-١٩١٥)، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠١١) .
- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥) .
- _____ ، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥) .
- _____ ، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، مطابع علي بن علي، (الدوحة، ١٩٧٥) .
- شيماء نبيل عبد الله الملا، مجالس حكام الكويت بعيون الرحالة الغربيين، (الكويت، ٢٠١٧) .
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي (١٨٥٨-١٩١٤): دراسة وثائقية، (الرياض، ١٩٨٢) .
- عبد الله يوسف الغنيم، رحلة تاريخية لسمو الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى لندن عام ١٩٣٥، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠١٠) .
- مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت في مجلة لايف الأمريكية عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥)، ترجمة وتعليق طارق عبد الله فخر الدين، (الكويت، ٢٠١٧) .
- _____ ، الكويت وبريطانيا صداقة تاريخية، (الكويت، ٢٠٠٧) .
- _____ ، ذاكرة الكويت: صور ووثائق عن العلاقات الكويتية السعودية، (الكويت، ٢٠١٤) .

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

- سندس العبيد ومضحي الشمري: (إعداد وتعليق)، مستندات نفطية، إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة وزارة الطاقة (النفط)، (الكويت، د. ت).
- نجدة فتحي صفوة (ترجمة وتحرير)، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، الجزء الأول، (١٩١٤ - ١٩١٥)، (بيروت، ١٩٩٦).
- نواف وبدان الجشعمي، الطريقة الإحترافية في كتابة المحاضر الشرطة وفق السلسلة الإجرائية في كتابة المحاضر الشرطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشورات وزارة الداخلية : مركز بحوث شرطة الشارقة، (الشارقة، ٢٠١٠).
- وزارة النفط الكويتية، وثائق نفطية، إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة، (الكويت، د. ت).
- وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ - ١٩٦٠)، (لندن، ١٩٩١).

رابعاً: المذكرات الشخصية :

- أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧).
- ————— ، الكويت من الدولة إلى الإمارة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، (بيروت، ٢٠٠٧).
- الشيخ عبد الله مبارك الصباح (١٩١٤ - ١٩٩١) سيرة موجزة، منشورات دار سعاد الصباح، (الكويت، د. ت).
- بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزء : (٢ - ٣) ، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٤).
- خالد سليمان العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني سكرتير مجلس الأمة التشريعي الأول والثاني، (د. م، د. ت).
- زهرة ديكسون فريث، الكويت كانت منزلي، منشورات دار الكاتب العربي للتأليف والترجمة والنشر، (بيروت، د.ت).
- ف. ف. ترونيكوف، ثلاث سنوات في الكويت (١٩٧٠ - ١٩٧٣)، ترجمة : محمد عيسى الأنصاري وناصر محمد الكندري، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠١٤).
- هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، صحارى للطباعة والنشر، (د. م، ١٩٩٠).

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية العربية :

- حازم حميد جبر، الحركات الإسلامية والإصلاح السياسي في الكويت (١٩٩٢ - ٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٣.
- خالد حريميس فلاح العازمي، العمران في دولة الكويت: دراسة في جغرافية التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١.
- دعاء علي سرحان الزيدي، المجلس التأسيسي الكويتي (١٩٦١ - ١٩٦٣) : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٧.
- _____ ، مجلس الأمة الكويتي: دراسة تاريخية في محاضر الفصل التشريعي الأول (١٩٦٣-١٩٦٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٢.
- قيس جواد علي الغريبي، امتيازات نفط الكويت وآثارها الاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٤ - ١٩٦١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
- هدى رياض عبد الحمزة الخزاعي، جاسم عبد العزيز القطامي ودوره النيابي والسياسي في الكويت (١٩٢٧-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثلى، ٢٠٢٢.

سادساً: الأطاريح الجامعية باللغة الانكليزية :

- Ash Rossiter, Britain and the Development of Professional Security Forces in the Gulf Arab States ,1921-1971 :Local Forces and Informal Empire, Submitted to the University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies , February 2014.
- Richard Stables, Relations between Britain and Kuwait (1957 - 1963), A thesis PhD submitted To Department of Politics and International Relations at the University of Warwick 1996 .

سابعاً: الكتب المنشورة باللغة العربية :

- إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، منشورات مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٢).
- أحمد السعودي وأحمد طاهر، الديمقراطية الكويتية: التاريخ- الواقع - المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة ٢٠١١).
- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ - ١٩٦٥)، منشورات ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٤).
- ب. ج. سلوت، نشأة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٣).

المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: "١٩٣٨-١٩٦١"

- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، (بيروت، ٢٠٠٦).
 - حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة النعمان، (النجف الاشرف، ١٩٦٨).
 - رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الأسلحة في الخليج العربي (١٨٨١-١٩١٤)، منشورات دار علاء الدين، (دمشق، ٢٠٠٠).
 - سايمون سي. سميث، الكويت (١٩٥٠-١٩٦٥) بريطانيا، آل الصباح والنفط، ترجمة: بدران حامد، مطبعة جامعة أكسفورد لصالح الأكاديمية البريطانية، (لندن، ١٩٩٨).
 - سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، الطبعة الخامسة، منشورات دار سعاد الصباح، (الكويت، ٢٠١٣).
 - مبارك الصباح: مؤسس دولة الكويت الحديثة، منشورات دار سعاد الصباح، (بيروت، ٢٠٠٧).
 - عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٧١).
 - عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، منشورات دار قرطاس، (الكويت، ١٩٩٨).
 - عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، (الكويت، ١٩٨٠).
 - عبد الله يوسف الغنيم، بحوث مختارة من تاريخ الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٥).
- ثامناً: الكتب المنشورة باللغة الانكليزية:

- B. J. Slot, Mubarak AL – Sabah, Founder of Modern Kuwait (1896 – 1915), (London, 2005).
- Michael S. Casey, The History of Kuwait, Westport Connecticut, (London, 2007).

تاسعاً: المعاجم والموسوعات :

- خير الدين الزركلي، الأعلام، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، (بيروت، ١٩٨٠).
- عبد الهادي العدوانى، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، الطبعة الثانية، دارالكتاب الحديث، (الكويت، ١٩٩٥).
- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، منشورات دار أسامة، (عمان، ٢٠٠٥).

عاشراً: الدوريات العربية :

المجلات :

- رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، موقف الكويت من القضايا المصرية (١٩٥٢ - ١٩٦١)، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، (البصرة)، العدد ٣، ٢٠١٢.
- رغد باسل وسمي وإياد ناظم جاسم، دور الوكلاء والمقيمين السياسيين في الكويت (١٩٠٤ - ١٩٤٣)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد ١٩، العدد ٣، أيلول ٢٠٢٢.
- ياسمين علي محمد شخصيات كويتية لها تاريخ، مجلة العامل، (الكويت : تصدر عن الاتحاد العام لعمال الكويت)، العدد ٥٠٣، ١٦ آذار ٢٠١١.

الصحف:

- خالد الزيد، الذكرى الثامنة والأربعين لإنشاء القوة الجوية الكويتية تصادف غداً، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٧ كانون الأول ٢٠٠١.
- ذكرى الأمير الوالد سعد العبد الله خالدة في قلوب ووجدان الكويتيين، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٢ أيار ٢٠١٩.
- عبد الرزاق الحزامي، (٩٠) عاماً على انطلاق مسيرة الطيران في الكويت، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٨.
- غانم النجار، عام على رحيل الرجل الذي ما فقد ظلّه، جريدة الجريدة الكويتية، العدد ٢٠١٥، ٢ تموز ٢٠١٣.
- يوسف الشهاب، النواة الأولى لشرطة الكويت، صحيفة القبس الكويتية، ٢ أيار ٢٠١٥.

ثالث عشر: مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

تاريخ الطيران العسكري الكويتي، ٦ آذار ٢٠١٦ ،

<http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=987>